

من محاربة الفساد  
إلى السباق على ضم  
المستوطنات الاحتلالية!

صفحة (٣) ة

ملف خاص:  
هوية تحالف  
«أزرق أبيض»

صفحة (٦) ة

# المنتزه

الثلاثاء ٢٠١٩/٨/٢٠ الموافق ١٩ ذو الحجة ١٤٤٠ هـ العدد ٤٣٥ السنة السابعة عشرة

الاسرائيلي  
المنتزه

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## كلمة في البداية

عن جوهر البديل المطروح  
لحكم نتنياهو...

بقلم: أنطوان شلحت

(\*) قبل نحو شهر من الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الـ٢٢، التي ستجري يوم ١٧ أيلول المقبل، بات من الواضح أكثر فاكتر أن التحالف الذي يطرح نفسه بصفته بديلاً لحكم بنيامين نتنياهو، وهو تحالف «أزرق أبيض»، يتبنى على المستوى السياسي الخطاب والخط اللذين يميزان اليمين الشعبي والاستيطاني.

وهذا ما شُفّت عنه مثلاً جولتان قام بهما أقطاب هذا التحالف أخيراً في كل من غور الأردن ومنطقة الحدود مع قطاع غزة. وفي هذه الجولة الأخيرة دعا هؤلاء إلى الحرب قبل أي شيء آخر [طالع مقالاً من ص ٣].

وخصصنا في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» ملفاً خاصاً حول هوية تحالف «أزرق أبيض» [طالع ص ٦] استعدنا فيه أيضاً بعض مواقف أحد أقطابه، وهو رئيس حزب «تلم» وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون، والتي يعتبر فيها أن العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين «مجزد وهم كاذب»، بالإضافة إلى إضاعة موسقة قديمها أحد الناطقين بلسان هذا الحزب بشأن دوافع إقامة هذا التحالف وبرنامجه السياسي.

ومهما تكن بنود هذا البرنامج السياسي، فمن الأهمية بمكان إشارة صاحب هذه الإضاءة إلى ما يلي:

أولاً، يرد في البرنامج ليس فقط أن الجولان السوري المحتل هو جزء من إسرائيل إلى الأبد، وإنما أيضاً وعلى نحو غير مسبق أن الجولان ليس موضع تفاوض، وتنبغي الإشارة إلى أن مثل هذا الموقف لم يعلن من جانب أي حكومة في إسرائيل من قبل.

ثانياً، يتحدث البرنامج الانتخابي عن القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية. كما يتحدث عن «غور الأردن الإسرائيلي».

ثالثاً، يتحدث عن الالتزام تجاه الكتل الاستيطانية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ وتجاه استئثار البناء فيها. وللتوضيح: التعريف المُستخدَم في البرنامج الانتخابي لا يتحدث عن «الكتل الكبيرة»، وإنما عن «الكتل الاستيطانية».

رابعاً، ثمة تعهد في البرنامج بأن لا يتكرر الانسحاب من جانب واحد، وتعريف للانفصال (عن قطاع غزة) بأنه خطأ يُحظر تكراره. وهو لا يشمل فكرة «تبادل مناطق (أرض)»، والتي تعني، في قراءة الكاتب، الاعتراف المبدئي بالخط الأخرى حدّاً للدولة والانسحاب من مناطق تحت السيادة الإسرائيلية (محتلة) كتعويض عن ضم كتل استيطانية في أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل.

إلى ذلك، يؤكد الكاتب نفسه أن تحالف «أزرق أبيض» الرئيسية تتمثل بإعادة ترميم ما أسماه «التيار الصهيوني المركزي»، الذي يصفه بأنه «ديمقراطي رسمي، نظراً إلى أن قيمة الرسمية تتعرض إلى هجوم شامل، من جانب نتنياهو ومريديه». وبذا يصل إلى بيت القصيد الذي يمكن أن نستنتج منه أن المعركة الأساس تدور حول ترتيب البيت الداخلي، بل يؤكد أنه في القضايا الخارجية والأمنية هو غير بعيد عن نهج نتنياهو وطريقته، ويحترم ويقدر جدا عمله وتجاهته في هذا المضمار.

يقدر ما يعكس هذا الكلام مسألة انعدام البديل الحقيقي لتنتياهو من ناحية جوهريّة في سياق الانتخابات الوشيكة، فهو يشي بماهية ما يمكن اعتباره بمنزلة إجماع إسرائيلي زاهن، ولا سيما في محور السياسة الخارجية، وهو إجماع مدجج برضى أغلبية الجمهور الإسرائيلي، كما يظهر في نتائج آخر استطلاعات «مؤشر الصوت الإسرائيلي» والتي منحت نتنياهو تدريجياً مرتفعاً في مجالات: تحسين وتطوير مكانة إسرائيل الدولية، وتعزيز القوة العسكرية الإسرائيلية، ومعالجة التحدي الإيراني ومواجهته، وتحسين الاقتصاد الإسرائيلي ورفع مستواه [طالع خبراً منفصلاً عن «المؤشر» في هذه الصفحة، وطالع «المشهد الاقتصادي» ص ٤].

وبطبيعة الحال لا يجوز الفصل بين ما يستجد على صعيد السياسة الإسرائيلية الخارجية وبين آخر التطورات في الساحة الإقليمية منذ نوع عقد من الزمن. وكذلك بين هذه المستجدات وما يحدث على المستوى الدولي، وفي مقدمة ذلك تسلّم دونالد ترامب مقاليد الإدارة في البيت الأبيض الأميركي. وربما يتعين هنا أن نلفت النظر إلى أن آخر المقاربات الإسرائيلية اليمينية بهذا الشأن تشدّد على أن ترامب ومستشاريه الأبرز جون بولتون (مستشار الأمن القومي) ومايك بومبيو (وزير الخارجية) متعاطفون مع إسرائيل، لكنهم يعتبرونها - أولاً وقبل أي شيء - آخر - حليفاً متميزاً في مساهمته للأمن والصناعات الأمنية والمدنية في الولايات المتحدة، وعلى عكس الرئيس السابق باراك أوباما، يرى هؤلاء الثلاثة في إسرائيل ثروة وليس عبئاً تطيل الذراع الاستراتيجية الأميركية بمردود سنوي يعادل مئات الأضعاف ما تستثمره في إسرائيل سنوياً [طالع مقال يورام إيتنغر من ص ٢].

## غانتس يستبعد وقوع انشقاقات في تحالف «أزرق أبيض»!

\*تقديم طلبات التماس إلى المحكمة العليا لشطب ترشيح قائمة «عوتسما يهوديت» العنصرية التي أقرتها لجنة الانتخابات بفضل تعيّب أحد مندوبي حزب العمل\*



بيني غانتس.

أحد مندوبيه حدث بسبب خطأ حرج وأنه سيقوم بدراس الموضوع. وأضاف أنه سيقدم طلب استئناف إلى المحكمة العليا لشطب ترشيح قائمة «عوتسما يهوديت».

وهاجم عضو الكنيست يائير لبيد من تحالف «أزرق أبيض» حزب العمل، وقال إن ما حدث في لجنة الانتخابات المركزية يشكل فضيحة لهذا الحزب، وأكد أنه في حال نجاح قائمة «عوتسما يهوديت» العنصرية في الدخول إلى الكنيست سيكون حزب العمل المسؤول الرئيسي عنه.

مرشحين من أتباع الحاخام العنصري مثير كهانا، سستمكن من التنافس في الانتخابات العامة المقبلة، وذلك بعد أن انتهى التصويت على طلبات شطب ترشيحها في لجنة الانتخابات المركزية بالتبادل، وبذلك رفضت الطلبات.

وبالرغم من أن حزب العمل كان أحد الذين قدموا طلبات شطب ترشيح «عوتسما يهوديت»، فإن أحد مندوبي الحزب في لجنة الانتخابات تعيّب عن التصويت، الأمر الذي تسبّب بتعديل الأصوات.

وقال حزب العمل في بيان صادر عنه إن تعيّب

ويعلون وأشكنازي أصبح الآن ينشر ملصقات انتخابية لا تحتوي على صورة رئيس التحالف.

هذا ويتعرض تحالف «أزرق أبيض» منذ تشكيله لتسريب معلومات من داخل اجتماعات المغلقة ونشر نصوص خطابات سليليها ورئيسه أو حتى تسجيلات لحوارات داخلية ليست للنشر أساساً.

على صعيد آخر قدمت إلى المحكمة الإسرائيلية العليا أمس طلبات التماس ضد مصادقة لجنة الانتخابات المركزية على ترشيح إيتمار بن غفير وبنيتسيون غوبشتاين وقائمة «عوتسما يهوديت (قوة يهودية)» لانتخابات الكنيست الـ٢٢. وقدم التماسات ممثلون عن تحالف «أزرق أبيض» وتحالف «المعسكر الديمقراطي» بين حزب ميرتس وحزب «إسرائيل ديمقراطية» برئاسة رئيس الحكومة السابق إيهود باراك وتحالف حزبي العمل و«غيشر» والمركز الإصلاحي للدين والدولة.

وقال الملتصقون إن لجنة الانتخابات المركزية لم تدرس قاعدة الأدلة التي تم عرضها والتي من شأنها أن تبرر شطب أسماء هؤلاء من خوض المعركة الانتخابية. وأضافوا أن اللجنة لم تعط رأي المستشار القانوني للحكومة الـ٢٠١٩ الذي كان يجب منحه لدى دراستها للموضوع. ومن المحتمل أن تنظر المحكمة العليا في هذا الالتماس إما غداً الأربعاء أو بعد غد الخميس.

ويمنح القانون الإسرائيلي المحكمة العليا صلاحية شطب قائمة أو منع شخص من المشاركة في الانتخابات إذا ثبت أنه يحرض على العنف أو العنصرية.

وأعلن في نهاية الأسبوع الماضي أن قائمة حزب «عوتسما يهوديت» اليمينية المتطرفة التي تضم

استبعد رئيس تحالف «أزرق أبيض» بيني غانتس أمس الاثنين وقوع انشقاقات داخل قيادة التحالف، وأكد أن حزبه «مناعة لإسرائيل» يتخذ إجراءات وصفها بأنها طبيعية لضمان سرية المعلومات وأن هذه الإجراءات لا تطوي على أي أمر غير عادي.

وجاء استبعاد غانتس هذه تعقيباً على قيام وسائل إعلام إسرائيلية أمس بكشف النقاب عن أن رئيس «أزرق أبيض» كلف شركة خاصة بإجراء تحقيق لمعرفة من يقوم بتسريب معلومات من التحالف من الداخل، من دون إبلاغ زملائه في قيادة التحالف يائير لبيد وموشيه يعلون وغابي أشكنازي، وأضافت أن تمويل عمل هذه الشركة تم من ميزانية حزب غانتس.

ونفى عضو الكنيست عوفر شيلع من حزب «يوجد مستقبل» - الشريك في تحالف «أزرق أبيض» - أمس وجود أي توتر داخل التحالف. وأضاف أنه بدلاً من الحديث عن طريقة قيادة غانتس يجب النظر إلى الأوضاع الاقتصادية في البلاد وعدم اكتراث رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بما يحدث في قطاع غزة.

وكانت وسائل الإعلام أشارت إلى أن «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد اعتبر تكليف غانتس شركة خاصة بالتحقيق في موضوع تسريب المعلومات دالة واضحة على عدم ثقة هذا الأخير بشركائه الآخرين، ما يعني التشكيك في ولائهم لفكرة التحالف والمضي في صف واحد خلف رئيسه. وأوردت وسائل الإعلام هذه أن حزب «يوجد مستقبل» الذي كان لغاية الآن ينشر ملصقات انتخابية في شوارع المدن الإسرائيلية تحمل صوراً لقيادة التحالف المؤلفة من الشخصيات الأربع غانتس ولبيد

استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي»:

## أغلبية راضية عن أداء نتنياهو في السياسة الخارجية والعسكرية مقابل أغلبية غير راضية عن الفساد!

\*٥٦٪: احتمال استبدال نتنياهو في رئاسة الحكومة عقب الانتخابات الوشيكة ضئيل بل ضئيل جداً\*

وتبين نتائج الاستطلاع أيضاً أن الموضوع الأكثر أهمية والذي ينبغي أن يكون الأول على رأس سلم أولويات الحكومة الإسرائيلية القادمة هو: ١. تقليص الفوارق الاجتماعية. الاقتصادية (٤٣٪ من اليهود، ٤٧٪ من العرب)؛ ٢. استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين (١٦٪ في المعدل - ١٥٪ من اليهود، ١٨٪ من العرب)؛ ٣. التهديد الإيراني (١٣٪ من اليهود، ٥٪ من العرب)؛ ٤. محاربة الفساد (٩٪ من اليهود، ٨٪ من العرب)؛ ٥. دعم الحريديم في الاقتصاد وسوق العمل (٦٪ من اليهود، ١٪ من العرب).

ويرى ٥٣٪ من المستطلعة آراؤهم إن دولة إسرائيل لا تبقى ولا تطبق ما تعهدت به «وثيقة الاستقلال» لثمان ضمان المساواة للجميع؛ ٦٨٪ من بين العرب يعتقدون هذا، مقابل ٥٠٪ من بين اليهود.

المجموعة السكانية الأبرز التي لا تحظى بالمساواة في إسرائيل، حسب نتائج هذا الاستطلاع، هي:

الاقتصاد ورفع مستواه (٤٥٪).  
في المقابل، حصل نتنياهو على تدرج متدن، نسبياً، في مجال تعزيز التضامن بين الشرائح والفئات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي (٥١٪) وفي مجال الفساد ونظافة اليمين (٤٩٪).

وترى أغلبية من الجمهور الإسرائيلي (٥٦٪) إن احتمال استبدال نتنياهو في رئاسة الحكومة في إثر الانتخابات الوشيكة هو احتمال ضئيل، بل وضئيل جداً!

وأشارت نتائج استطلاع المؤشر إلى تحسن في مستوى تفاؤل الجمهور وثقته بمستقبل الأمن القومي الإسرائيلي وارتفاع نسبة المتفائلين إلى ٥٢٪ (مقابل ٥٠٪ في السابق) - ٥٥٪ من اليهود، مقابل ٣٦٪ من العرب؛ وتبقى هذه أعلى من نسبة المتفائلين الإسرائيليين بمستقبل الديمقراطية في إسرائيل (٤٧٪) - ٥٠٪ من اليهود، مقابل ٣٠٪ من العرب.

مصادر عسكرية إسرائيلية رقيقة المستوى:

## الأحداث الأخيرة بالقرب من منطقة الحدود مع غزة تعبر عن ضعف سيطرة «حماس»!

وتأتي تصريحات نتنياهو عقب سلسلة أحداث أمنية شهدتها منطقة الحدود بين إسرائيل يوم السبت والأحد الفاتت وتم خلالها قتل ٣ مسلحين من غزة من جانب الجيش الإسرائيلي بعد محاولتهم التسلل عبر السياج الحدودي. كما تم قتل مسلح حاول التسلل إلى إسرائيل من قطاع غزة الأسبوع الفاتت.

وتتمت محاولة التسلل هذه بعد ساعات قليلة من إطلاق ٣ قذائف صاروخية في اتجاه جنوب إسرائيل من القطاع الساحلي. وتم اعتراض اثنتين منها في حين سقطت الثالثة خارج منزل في سديروت وتسببت بالحاق أضرار طفيفة من دون وقوع إصابات بشرية. كما جاءت في وقت تصاعد العنف بين إسرائيل وغزة بشدة في الأسابيع الثلاثة الماضية. وفي ليلة الجمعة الفاتتة أطلق فلسطينيون من القطاع صاروخاً واحداً على الأقل في اتجاه إسرائيل تم اعتراضه بواسطة منظومة «القبة الحديدية»، بحسب ما أعلن الجيش الإسرائيلي. ورداً على ذلك قصف الجيش الإسرائيلي موقعين تحت الأرض تابعين لحركة حماس.

وشهدت الأسابيع الأخيرة عدة محاولات تسلل إلى داخل إسرائيل، وفي غضون ١٠ أيام نجح ٦ مسلحين فلسطينيين في تجاوز السياج الحدودي المحيط بقطاع غزة قبل أن تقوم القوات الإسرائيلية بقتلهم. وفي إحدى الحالات التي وقعت يوم ١ آب الحالي، فتح مسلح النار على جنود إسرائيليين، الأمر الذي تسبب بإصابة ثلاثة منهم قبل إطلاق النار عليه وقتله.

(في مقابل ٤ ساعات فقط قبل بضعة أشهر)، وانتهدت سياسة أكثر تساهلاً حيال دخول آلاف الغزائويين إلى إسرائيل بغطاء رسمي كرجال أعمال، على الرغم من أن أغليبتهم من العمال. وقلصت إسرائيل أيضاً نحو ٣٠٪ من المواد الثنائية الاستخدام، الممنوع استيرادها إلى القطاع، لأنها يمكن أن تُستخدم في بناء أنفاق، وقواعد عسكرية أو وسائل قتال. في المقابل حدث تقدم معين في بدء العمل في عدة مشاريع بنى تحتية للمدى البعيد، بينها وصل أنبوب مياه إضافي، والتحصير لوصول خط الكهرباء رقم ١٦٦. وأكد أن كل ذلك يوفر أسباًباً لحماس لمواصلة الامتناع عن اندلاع مواجهة عسكرية واسعة. والسؤال الأساسي في هذه المرحلة هو هل هذه التسهيلات تكفي الجمهور الغزواوي، أم أن خيبة الأمل من عدم تحقيق المبادرات أوسع بكثير وستؤدي إلى موجة واسعة من محاولات هجمات؟، وفي هذه الحالة، وسواء تسيطر حماس على ذلك أم لا، النتيجة يمكن أن تكون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية أخرى.

في غضون ذلك واصلت إسرائيل التهديد بشن عملية عسكرية واسعة ضد قطاع غزة.

وقال وزير الطاقة وعضو المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية- الأمنية (الكابينيت)، يوفال شتاينيتس، أمس، إن الحكومة تخطط لعملية عسكرية واسعة في غزة، لكن لديها جبهة أخرى وهي منع تموضع عسكري إيراني في سورية.

وأضاف شتاينيتس أنه لم يكن لدى أي من الجنزالات

قال المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس» عاموس هرثيل أمس الاثنين إن الأحداث التي أجراها في الأيام القليلة الفائتة مع عدة جهات عسكرية واستخباراتية رقيقة المستوى كشفت عن معارضة هذه الجهات لادعاءات حركة حماس بأن المسؤولية عن تصعيد الأوضاع الأمنية في منطقة الحدود مع قطاع غزة خلال الأسبوع المنصرم تقع على عاتق «شباب غاضبين».

وبالرغم من ذلك أشار هرثيل إلى أن الادعاء السائد في المؤسسة الأمنية هو أن الأحداث الأخيرة بالقرب من السياج الحدودي تعبر في الأساس عن ضعف سيطرة حركة حماس على ما يجري في القطاع.

وأكدت هذه الجهات الأمنية، بحسب ما أورد هرثيل، أنه إذا لم يبادر زعيم حماس في غزة يحيى السنوار للتغلب على هذا الوضع لديه الكثير ليخسر، فالتسهيلات الأكثر أهمية بالنسبة إلى حماس تأتي تحديداً من مصر. والمعبر بين رفح وسيناء مفتوح حالياً في معظم أيام الأسبوع، وفي الوقت نفسه، من خلال اتفاق صامت مع إسرائيل تستخدم مصر مؤخراً مِعبراً كبيراً آخر للضائع في منطقة رفح، تمر منه بضائع كثيرة إلى قطاع غزة، بينها مواد غذائية ومواد بناء، وتفرض حماس ضريبة على حركة البضائع في هذا المعبر، وهو ما يثرم مداخيل إضافية تقدر بعشرات ملايين الشواكل في الشهر. ومضى هرثيل قائلاً: بالإضافة إلى ذلك، قدمت إسرائيل تسهيلات لا يعرف الجمهور الإسرائيلي تفاصيلها، بينها تزويد القطاع بالكهرباء بمعدل نحو ٦ ساعة يومياً







## مساع محمومة لفرض «حكومة وحدة» بعد الانتخابات!

مع أنه لا يمكن الركون إلى استطلاعات الرأي العام فقط لتوقع نتائج الانتخابات للكنيست الإسرائيلي الـ٢٢، التي ستجري يوم ١٧ أيلول المقبل، فإنها لا تزال المؤشر شبه الوحيد إلى تلك النتائج، فضلاً عن كونها المحفز لِمختلف الحراكات السياسية في المشهد الحزبي الإسرائيلي على اعتاب هذه الانتخابات.

ووفقاً لآخر استطلاعات الرأي العام، ثمة ما يشبه الاستقرار في قوة قوائم الأحزاب التي تخوض الانتخابات، كما أنها تظهر، ربما أكثر من أي شيء آخر، أن معسكر أحزاب اليمين، بما في ذلك حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا) بزعامة عضو الكنيست أفينغور ليبرمان، واليهود الحريديم (المتشددون دينياً)، متفوق على ما يسمى بمعسكر أحزاب الوسط-يسار، ولكنها في الوقت ذاته تشير إلى أنه ليس بإمكان رئيس الحكومة ورئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو تأليف حكومة مقبلة إلا في حالتين:

الأولى، ضم «إسرائيل بيتنا» إلى الائتلاف؛ الثانية، تأليف حكومة وحدة وطنية مع تحالف «كاحول لافان (أزرق أبيض)».

كما تشير إلى أن هذا التحالف الأخير «أزرق أبيض» لا يمكنه أيضاً تأليف حكومة من دون حزب ليبرمان، وإلى أن القائمة المشتركة لأحزاب الفاعلة بين صفوف الفلسطينيين في إسرائيل ستحصل على ١١ مقعداً في الكنيست المقبل.

ويسعى ليبرمان من جهته لفرض حكومة وحدة وطنية تضم الليكود و«أزرق أبيض» وحزبه، من دون أحزاب الحريديم وتحالف «اليمين الموحد» برئاسة وزيرة العدل السابقة أييلت شاكيد بين «اتحاد أحزاب اليمين» و«اليمين الجديد» والذي بات يطلق على نفسه اسم «يامينا (نحو اليمين)».

يذكر أن ليبرمان رفض الانضمام إلى الائتلاف الذي حاول نتنياهو إقامته في إثر الانتخابات السابقة، التي جرت يوم ٩ نيسان الماضي، واشترط ليبرمان في حينه الانضمام إلى الائتلاف بتعديل قانون التجنيد للجيش الإسرائيلي بحيث يلزم الشبان الحريديم بالتجنيد، لكن أحزاب الحريديم ترفض ذلك بشكل قاطع.

ومع انتهاء الموعد النهائي لتقديم قوائم المرشحين إلى لجنة الانتخابات المركزية يوم ٢٣ تموز الماضي، تبين أن ٣٧ قائمة سوف تخوض الانتخابات العامة للكنيست الـ٢٢.

ويقود رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قائمة حزب الليكود، ويليه كل من رئيس الكنيست يولي إدلشتاين، ووزير الخارجية يسرايل كاتس، ووزير الأمن الداخلي والشؤون الاستراتيجية غلعاد إردان، ووزير المالية موشيه كحلون الذي تحالف حزب «كولانو» مع الليكود في آبار الفائت، وجدعون ساعر، وميري ريفغ، وياريف ليفين، ويوآف غالانت، ونير بزكات.

وجاءت القائمة الانتخابية التي قدمها تحالف «أزرق أبيض» مطابقة تقريباً للقائمة التي قدمها قبل انتخابات نيسان الفائت. ويحتل أعضاء الكنيست بنيي غانتس ويائير لييد وموشيه يعلون وغايي أشكنازي الأماكن الأربعة الأولى.

ويقود قائمة «نحو اليمين» الجديدة المؤلفة من حزبي «اليمين الجديد» و«اتحاد أحزاب اليمين» ووزارة العدل السابقة ورئيسة حزب «اليمين الجديد» أييليت شاكيد، ويليها عضوا الكنيست راهي بيرتس ويتسلئيل سموتريش من «اتحاد أحزاب اليمين»، ورئيس حزب «اليمين الجديد» السابق نفتالي بيتين.

ويقود أعضاء الكنيست أيمن عودة وإمطانس شحادة وأحمد طيبي ومنصور عباس القائمة المشتركة التي أعيد تشكيلها مؤخراً بين أحزاب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي والحركة العربية للتغيير والقائمة العربية الموحدة.

ويقود رئيس حزب العمل عضو الكنيست عمير بيرتس قائمة التحالف بين حزبي العمل و«عيشر» (جسر)، ويليه رئيسة حزب «عيشر» أورلي ليفي-أكبسيش، وبيتسيك شمولي وميراف ميخائيلي من حزب العمل.

ويقود رئيس حزب ميرتس نيتسان هوروفيتس قائمة «المعسكر الديمقراطي» المؤلفة من تحالف حزبي ميرتس و«إسرائيل ديمقراطية» بزعامة رئيس الحكومة السابق يهود باراك، وتليه عضو الكنيست ستفا شافير من حزب العمل سابقاً، والنائب السابق لرئيس هيئة الأركان العامة يائير غولان من «إسرائيل ديمقراطية»، وعضو الكنيست تمار زاندبرغ من ميرتس، ويحتل باراك المرتبة العاشرة في القائمة.

ويتزأس عضو الكنيست أفينغور ليبرمان قائمة حزب «إسرائيل بيتنا».

ويتزأس وزير الداخلية أرييه درعي قائمة حزب شاس لليهود الشرقيين الحريديم، بينما يترأس نائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان قائمة حزب يهدوت هتوراة لليهود الأشكناز الحريديم. ولا تتوقع معظم استطلاعات الرأي العام أن تجتاز أي قائمة باستثناء هذه القوائم التسع نسبة الحسم المطلوبة للدخول إلى الكنيست (٣/٢٥٪).

#### حكومة وحدة

أعلن في الأيام الأخيرة أيضاً أن رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريغلين قد يرمي بكل ثقله من أجل تأليف حكومة وحدة قومية، درعا لاحتمال تركز السيناريو السابق حدث في أعقاب انتخابات نيسان الماضي وتسنّب بإعادة الانتخابات لأول مرة في تاريخ إسرائيل.

كما تؤكد عدة تحليلات صحافية أنه على الرغم من

إعراب نتنياهو عن معارضته لحكومة وحدة مع «أزرق أبيض»، وعن رفضه المساعي التي يبذلها ليبرمان لتأليف حكومة كهذه، فإن حكومة وحدة قد تكون النتيجة الممكنة الوحيدة لهذه الانتخابات، نظراً إلى ما ذكرناه أعلاه بشأن توقع معظم استطلاعات الرأي العام عدم حصول الليكود مع أحزاب اليمين المتدين وأحزاب الحريديم على الأغلبية الكافية لتأليف حكومة، وبشأن عدم قدرة «أزرق أبيض» على تأليف حكومة مع الأحزاب التي على يساره، ومن دون الليكود سيكون بحاجة إلى حكومة تعتمد على أحزاب حريدية وعلمانية متناحرة، وهو ما يبدو مستبعداً. وأشار بعض المحللين إلى أن نتنياهو بادر قبل أكثر من أسبوع إلى نشر مقال في صحيفة «يسرائيل هيوم» المؤيدة له رد فيه على مساعي ليبرمان. ومع أن عنوان المقال كان ما يلي: «التزامي واضح: لن تكون هناك حكومة وحدة»، فإنه لم يشير في متنه إلى مسألة حكومة الوحدة ولم يعرض تفسيراً أو شرحاً لموقفه. وتضمن المقال رسائل الحملة الانتخابية لنتنياهو التي يتعهد فيها بتأليف حكومة يمين، ويدعو الجمهور إلى التصويت لحزبه، بالإضافة إلى قيامه بمهاجمة غانتس وبييد باعتبارهما «يساريين».

كما تواترت في الأيام القليلة الفائتة التقارير التي تشير إلى أن نتنياهو يسعى في حملته الانتخابية إلى جذب أصوات من ناخبي زعيم «إسرائيل بيتنا» في صفوف المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق.

وأكد ليبرمان أنه في حال رفض نتنياهو مساعيه لتأليف حكومة وحدة، سيقوم بالتوجه إلى عضو كنيست آخر من الليكود بعد الانتخابات، وطرح سيناريو قد تتم فيه إطاحة نتنياهو من قيادة هذا الحزب.

وأعلن «أزرق أبيض» عن تأييده لإقامة ائتلاف مع الليكود ولكن من دون نتنياهو، الذي يواجه احتمال تقديم لائحة اتهام ضده بشبهات فساد، وبعد ذلك قال عضو الكنيست يائير لييد، المرشح الثاني في قائمة «أزرق أبيض»، إن تحالفه يجري بالفعل مفاوضات مع أعضاء في الليكود بشأن اختيار خليفة محتمل لنتنياهو. وكرر لييد أقواله رداً على مقال نتنياهو في «يسرائيل هيوم»، وكتب في تغريدة نشرها في «تويتر»: «قد يكون نتنياهو ضد الوحدة، ولكن كبار أعضاء الكنيست في حزبه فيؤيدونه تماماً، وهم يتحدثون معنا يومياً. إذا خسر أمامنا بمقعد واحد فقط، فإن التمرّد داخل الليكود سيبدأ». وفور ذلك أعلن حزب الليكود أن أول ٤٠ مرشحاً في قائمة الحزب للانتخابات العامة وقّعو تعهداً يعلنون فيه دعمهم المطلق لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ويؤكدون أنهم لا يترمّون استبداله بعد الانتخابات. وجاء في التعهد: «نحن الموقعون أدناه مرشحو الليكود للكنيست الـ٢٢، نؤكد أننا لن نخلب أي إملاعات من أي حزب آخر. وبغض النظر عن نتائج الانتخابات، فإن رئيس الحكومة ورئيس الليكود بنيامين نتنياهو هو مرشح الليكود الوحيد لرئاسة الحكومة ولن يكون هناك مرشح آخر».

غير أن تقريراً تلفزيونياً في قناة ١٢ (القناة الثانية سابقاً) أشار إلى أنه على الرغم من هذا التعهد، فإن مسؤولين كباراً في الليكود قالوا في أحاديث خاصة إنه في حال فشل نتنياهو مرة أخرى في تأليف حكومة بعد انتخابات أيلول قد يعيدون النظر في موقفهم. وقلل أحد هؤلاء المسؤولين من أهمية تعهد الولاء، وقال إنه في حال وصلت المحادثات الائتلافية إلى طريق مسدود، كما حدث بعد الانتخابات التي جرت في نيسان، قد يضطر أعضاء الليكود إلى اتخاذ قرارات صعبة.

ورات تحليلات أنه حتى لو كان زعماء الأحزاب يعتقدون أن حكومة وحدة هي الأمر الصحيح بالنسبة إلى إسرائيل، فإن المتعارف عليه عشية الانتخابات هو زيادة حدة المواقف وليس تمويهها، وكذلك التفرقة وليس الوحدة.

وكتب أحد المحللين (شموشيل روزنر في «معاريف») أنه في إمكان نتنياهو وغانتس أن يقدولا لا للحكومة الوحدة، لكن من المحتمل ألا يكون ليحوا خيار سوى تأليف حكومة وحدة أو انتخابات للمرة الثالثة. وأضاف أنه ليس هناك خلاف غير قابل للحل بين أغلبية ناخبي الليكود وأغلبية ناخبي «أزرق أبيض» وأغلبية ناخبي ليبرمان وجزء كبير من ناخبي شاكيد وبينيت وقسم من ناخبي أورلي ليفي-أكبسيش.

ولخصت معظم التعقيبات على رسالة التعهد التي وقعها مرشحو قائمة حزب الليكود إلى استنتاج واحد ووحيد فحواه أن نتنياهو غير مهتم سوى باستمرار حكمه من أجل التخلص من الشبهات الجنائية التي تهم حوله. وكتبت صحيفة «هآرتس» في افتتاحية أنشأتها بهذا الصدد أن الطلب من مرشحي حزب الليكود توقيع إعلان ولاء شخصي لرئيس الحزب يتعهدون فيه بأنهم لا يتوون استبدال نتنياهو هو مستوى جديد من الانحدار في عملية انهيار الديمقراطية التي يمر بها حزب الليكود. وبرز أيضاً فإن الولاء الأُمى الذي طلب من أعضاء الليكود إظهاره إزاء نتنياهو، كما لو أنه حاكم ديكتاتوري أوجد، أدى إلى تآكل ما تبقى من هذا الحزب الذي حصفته الصحيفة بأنه «حركة قومية ليبرالية».

وأضافت أنه «بخلاف الأحزاب الجديدة التي برزت في السنوات الأخيرة، والتي تتمركز من حول زعيم نجم يحضن نفسه طوال سنوات بصورة غير ديمقراطية، تباهى أعضاء حزب الليكود دائماً، وعن حق، بأن حزيهم هو من الأحزاب الوحيدة في إسرائيل التي تحافظ على آلية ديمقراطية داخلية. وهذا هم أعضاء هذا الحزب الديمقراطي مطالبون بإظهار ولاء تفوح منه رائحة التوتاليتارية».

### كتب برهوم جرايبي:

تحمل إعادة الانتخابات العامة للمرّة الأولى في السنوات السبعين منذ أول انتخابات تشريعية إسرائيلية، الكثير من المؤشرات إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي، وحالة التخبث السياسي القائمة بين الأحزاب، وداخل الأحزاب. فقبل انتخابات نيسان رأينا تفكك تحالفات، لتدفع أحزابها ثمنا كبيرا في قوتها. والان نرى تحالفات جديدة ستعيد توزيع المقاعد البرلمانية من جديد.

ولكن المؤشر الأبرز أنه في حين أن انتخابات نيسان دارت حول ملفات فساد بنيامين نتنياهو، وتبين أنها ورقة ليست ذات وزن، نرى الآن أن المنافسة الأساس تدور حول ضم المستوطنات الاحتلالية، وفرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» عليها، وهذا يبرز بشكل خاص لدى قائمة «أزرق أبيض» التحالفية، التي أبرزت في الأسابيع الأخيرة حقيقةها اليمينية، بل وحتى اليمينية الاستيطانية، في سبيل الوصول إلى رأس الهرم السياسي، وهو هدف يعرف حاملوه أنه صعب المنال، وفق المعادلات السياسية القائمة، أيضا في انتخابات أيلول.

وقد جرت انتخابات نيسان في ظل التحقيقات بقضايا الفساد مع نتنياهو وزوجته، وتواتت توصيات الشرطة، ومعها النيابة العامة، حتى أعلن المستشار القانوني للحكومة نيته تقديم نتنياهو للمحاكمة في ثلاث قضايا متفاوتة في مستواها، واحدة فقط تتعلق بتلقي الرشوة، والمملان الأخران في قضايا خرق الأمانة والثقة. وكان من المفترض أن يجري جلسة استماع لطاقم دفاع نتنياهو في أوائل تموز الماضي، قبل أن يتخذ المستشار القانوني القرار النهائي بشأن لوائح الاتهام، إلا أن عدم تشكيل حكومة، والذهاب إلى انتخابات معادة، أديا إلى تأجيل جلسة الاستماع إلى مطلع تشرين الأول المقبل، ليستفيد نتنياهو من أشهر طويلة أخرى، قبل صدور القرار النهائي بشأن لوائح الاتهام، وسط توقعات بأن تكون لوائح الاتهام بدرجة أخف، تجيز لنتنياهو الاستمرار في منصبه. وتبقى هذه فرضية.

وقد أظهرت نتائج انتخابات نيسان أن الجمهور ليس في وارد فساد نتنياهو، وقد نجحت الحملة الدعائية المضادة التي قادها نتنياهو بتخفيف التهم الموجهة له، بموازاة اتهام جهاز الشرطة والنيابة بأنه بلاحق نتنياهو سياسيا ويريد إسقاط حكم اليمين؛ رغم أن من قد يجلسون اليوم في قيادة هذه الأجهزة، هم من تعيينات حكومات نتنياهو، بمن فيهم المستشار القانوني أفيحا مندلبليت، الذي حارب نتنياهو من أجل تعيينه في منصبه.

وقد حصل حزب الليكود على النتيجة التي لم يتوقعها أي من استطلاعات الرأي على مدى الشهر والأيام الأخيرة التي سبقت الانتخابات- ٣٥ مقعدا، بزيادة ٥ مقاعد عما كان للحزب في العام ٢٠١٥. وهذا يعزز الاستنتاج بأن الجمهور ليس على قناعة بأن ما ارتكبه نتنياهو يندرج في إطار الفساد، طالما أنه ليس في الموضوع اختلاس مباشر، أو تلقي أموال نقدية لجيبه مباشرة، وإنما «هدايا» تقدر بمئات آلاف الدولارات، أو سعيه للحصول على «تغطية إعلامية إيجابية» في وسائل إعلام كبرى.

وما ساعد على هذه الأجواء في الشارع الإسرائيلي هو أن الشريحة الوسطى، شريحة الأغلبية اليهودية، تشعر بتحسّن اقتصادي في السنوات العشر الأخيرة؛ انخفاض في البطالة إلى ما دون ٤٪، وبين اليهود في محيط ٣٪، وهذا لا تعد بطالة؛ وارتفاع متواصل في معدلات الزواج، وبالتالي مستوى المعيشة؛ وذلك برغم كل الأحاديث عن ارتفاع كلفة المعيشة. وكما يبدو فإن خصوم نتنياهو استوعبوا أن المقاربة الانتخابية على خلفية الفساد لا تحقق الكثير، ولذا فإن الجسم الانتخابي المركزي الذي يواجه نتنياهو انتقل إلى ملاعب اليمين الاستيطاني، وهذا ما رأيناه في الأيام الأخيرة.

#### السياق على الضم

منذ أن تقررت إعادة الانتخابات، رأينا تحولا في خطاب التحالف الانتخابي «أزرق أبيض»، الذي يتزاسه ثلاثة رؤساء أركان بارزني سابقين، أولهم بنيي غانتس، وفي المقعد



«أزرق أبيض»، رهان على التطرف.

**انقلاب أجندة المنافسة الانتخابية:**

## من محاربة الفساد إلى السباق على ضم المستوطنات الاحتلالية!

### \*الكتلة المنافسة الأكبر لليكود، «أزرق أبيض»، تغيب ملف فساد نتنياهو وتلجأ إلى خطاب يمين استيطاني وسياسات حربية متشددة \*الأسابيع الأربعة المقبلة قد تشهد تقلبات ولكن الاحتمال الوارد أكثر هو أن يكون أفينغور ليبرمان بيضة القبان التي ستضغط لقيام حكومة واسعة\*

الثالث موشيه يعلون، الذي كان لعام واحد، وزيرا للدفاع في حكومة نتنياهو الأخيرة، وفي المقعد الرابع غايي أشكنازي. بينما المقعد الثاني هو لرئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لييد، الذي يبرز أكثر فأكثر بتصريحاته السياسية المتطرفة. والتحول الأول هو تغيب واضح لقضايا فساد نتنياهو، وثانيا، الانتقال إلى خطاب ضم المستوطنات. فقبل أكثر من أسبوعين، أجرى المرشحون الأربعة الأوائل جولة في مستوطنات غور الأردن، ليعلموا من هناك أن هذه المنطقة المحتلة «ستبقى جزءا من إسرائيل»، حسب تعبيرهم. ومثل هذا، (غربي بيت لحم) وأيضا الاستيطان فيه. مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وعاودوا الكرة أيضا قبل بضعة أسابيع في ذات المنطقة.

وتبع هذا شريط فيديو قصير لأحد أعضاء الكنيست من تحالف «أزرق أبيض» يدعو فيه لزيارة التكتل الاستيطاني «غوش عتسيون» (غربي بيت لحم) وأيضا الاستيطان فيه. وفي اليوم التالي، أطلق غانتس تهديدات دموية ضد قطاع غزة، قائلا إنه إذا ما ترأس الحكومة، فإن أي حرب على قطاع غزة ستكون الأخيرة، مهددا باغتيالات سياسية، بينما قيادة حركة حماس.

وفي يوم الجمعة ٨ آب الجاري، زار غانتس التكتل الاستيطاني «غوش عتسيون»، بعد ساعات من العثور على أحد جثود الختلال مقتولا، وقال هناك: «سنواصل البناء في التكتل الاستيطانية، وسنواصل تطويرها. سنفعل هذا من خلال رؤية استراتيجية، وليس من خلال رؤية سياسية قصيرة المدى، سنخفي في كل مكان، هنا، في غوش عتسيون، الذي هو دائما جزء من دولة إسرائيل، وفي كل واحد من الأماكن التي نرى أن لنا فيها قيما استراتيجية من المهم الحفاظ عليها».

وكما يبدو، فإن غانتس وأعضاء فريقه يسعون إلى إبراز طابعهم العسكري. فمثلا، في يوم تقديم قائمة تحالف «أزرق أبيض» للجنة الانتخابات المركزية، سئل غانتس من الصحافيين عما إذا سيخجل الجلوس في حكومة وحدة برئاسة بنيامين نتنياهو، فاجاب على الفور بـ «نعم». وبعد أن لفت نظره أحد المستشارين بأنه أخطأ في الرد، وعليه أن يبرز جانب رئاسته هو للحكومة، قال للصحافيين: لم أسمع السؤال صحيحا، فقد جاء من ناحية الأذن اليمينية، وهذه «أذن رشاش إم ١٦»، الإسرائيلي الصنع.

ولكن كما يبدو، فإن هناك رغبة في تحالف «أزرق أبيض» بالدخول لحكومة نتنياهو، فقد أعلن الأخير، يوم ٧ آب الجاري، أنه لن يقبم حكومة وحدة قومية، بل يريداه حكومة يمين ذات أغلبية واضحة، بقصد ضمان أغلبية من دون حزب «يسرائيل بيتينو» برئاسة أفينغور ليبرمان. فرد المرشح الثاني في «أزرق أبيض»، يائير لييد في تغريدة على حسابه على تويتر: «قد يكون نتنياهو ضد الوحدة، لكن كبار أعضاء الكنيست يؤيدون تماما. هم يتحدثون معنا كل يوم».

وليس فقط «أزرق أبيض»، إنما أيضا حزب العمل، الذي يظهر في استطلاعات الرأي أن تحالفه مع النائبة أورلي ليفي-أكبسيش سيقبئه في قاب قائمة الكتل البرلمانية مع ٤ مقاعد. فقد اختار رئيس حزب العمل عمير بيرتس، في أحد أفلامه الدعائية القصيرة، الفترة التي تولى فيها منصب وزير الدفاع في حكومة إيهود أولمرت، من ربيع ٢٠٠٦ حتى صيف ٢٠٠٧. وفي خلفية هو يبرز الحربيين على قطاع غزة ولبنان في صيف ٢٠٠٦، رغم أنه في الأيام الأخيرة عاد وارتكز على جانب القضايا الاقتصادية الاجتماعية.

#### الاستطلاعات: ليبرمان بيضة القبان

تقدمت ٢٢ قائمة مرشحين للانتخابات البرلمانية، وهو أقل عدد للقوائم المرشحة منذ سنين طويلة، بفعل إعادة الانتخابات بعد خمسة أشهر من انتخابات نيسان، وعدم قدرة قوائم منافسة صغيرة على تمويل حملة ثانية خلال بضعة أشهر، مع عرفتها المسبقة بعدم اجتيازها نسبة الحسم. كذلك فإن عدد الكتل المرشحة للفوز بمقاعد برلمانية سيهبط إلى ٩ كتل بدلا من ١١ كتلة في انتخابات نيسان، بفعل التحالفات.

وقد ترشحت لانتخابات نيسان ٤٧ قائمة، عند إغلاق باب الترشحات، ولاحقا انسحبت ٦ قوائم، لنتنافس في يوم الانتخابات ٤١ قائمة، فازت منها ١١ قائمة، تراوح تمثيلها



من ٤ مقاعد كادتى حد، إلى ٣٥ مقعدا كأعلى حد، وهو التمثيل الأعلى الذي حظي به حزب الليكود، ومثله تحالف «أزرق أبيض». وحتى الأيام الأخيرة الماضية، تدل استطلاعات الرأي على أنه لن يكون هناك حسم لتحالف اليمين الاستيطاني برئاسة بنيامين نتنياهو، من دون حزب «يسرائيل بيتينو» برئاسة أفينغور ليبرمان، الذي تواصل استطلاعات الرأي منه ما بين ٩ إلى ١٠ مقاعد، في حين أن باقي القوائم المتحالفة مع الليكود تحصل حتى الآن على ما بين ٥٤ إلى ٥٥ مقعدا. ومما يضاعف تحالف اليمين الاستيطاني في انتخابات أيلول المقبل، أنه مرشح لخسارة ما يعادل ٥ إلى ٦ مقاعد، بمعنى ما بين ١٥ ألف إلى ١٨٠ ألف صوت، ستكون وفق التقديرات من نصيب قائمة «عوتسما يهوديت» المنبثقة عن حركة «كاخ» الإراهبية، بزعامة المتطرف إيتमार بن غفير، والذي قد تحصل على ما بين ٧٠ ألف إلى ٨٠ ألف صوت، ومثلهما ولربما أكثر، قد تكون من نصيب قائمة زهوت، التي حصلت على ١١٨ ألف صوت، أقل بنحو ٢٢ ألف صوت مما احتاجته نسبة الحسم، وهي برئاسة المتطرف موشيه فيغلين.

فكل المحاولات لضم «عوتسما يهوديت» لتحالف «يامينا» الناشئ مجددا قد باءت بالفشل، فقائمة «يامينا» تضم مركبات قائمة «البيت اليهودي» التي خاضت انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥. وتفككت تمهيدا للانتخابات نيسان ٢٠١٩. وقد طالب «عوتسما يهوديت» بمقعدين مضمونين، الخامس والـ ١١ كشرط لدخول القائمة، إلا أن التحالف منح هذه الحركة المقعدين الـ ٨ والـ ١٣. وكل الوقت، كانت قائمة «زهوت» خارج المفاوضات للانضمام لهذا التحالف الذي يضم أحزاب المستوطنين. وكانت «زهوت» قد حصلت في انتخابات نيسان على هذا الكم الكبير من الأصوات (١١٨ ألفا) بعدما أعلن فيغلين عن السراي لتمنحه ما بين ٥ إلى ٦ مقاعد، إلا أنه في نهاية المطاف لم يجتز نسبة الحسم، وحصل على ما يعادل ٣ مقاعد.

المقصود والمرشحة للحرق من اليمين الاستيطاني ستكون مصيرية بالنسبة لهذا المعسكر، لأنها تشكل خسارة في التمثيل، كما أن هذه الخسارة ستعيد توزيع المقاعد على باقي الكتل، علما أنه في انتخابات نيسان، حرق معسكر اليمين الاستيطاني أكثر من ٢٦٠ ألف صوت، وكانت تعادل ٨ مقاعد.

في الأسابيع الأربعة المتبقية حتى يوم الانتخابات، فإن كل الاحتمالات واردة. وأولها ممارسة الضغط على القائمتين للانسحاب من المنافسة الانتخابية، وقد يكون الضغط ناجحا أكثر على قائمة «زهوت»، بينما من الصعب رؤية «عوتسما يهوديت» تنسحب من المنافسة، لأنها تحتاج لإثبات وجودها على الخارطة، تمهيدا للانتخابات التالية.

في المقابل، فإن احتمال تراجع ليبرمان في استطلاعات الرأي يبيغ واردا جدا، إذ أن كل استطلاعات الرأي في السنوات الأخيرة فشلت في عرض صورة دقيقة للنتائج النهائية، وإنما تعرض اتجاهها ما.

وليبرمان يركز الآن على نقطتين مركزتين: حكومة وحدة قومية تستثنى كتلتي الحريديم-، وثانيا قبوله برئاسة الليكود للحكومة، ولكن ليس بنيامين نتنياهو. وحتى الآن يتركز ليبرمان، كما يبدو، على أصوات يمين متشدد، يرفض قوانين الإكراه الديني، ويدعو لفرض الخدمة العسكرية على شبان الحريديم. ولكن هذا الجمهور، في حال اقترب يوم الانتخابات ورأى أن حكم اليمين الاستيطاني في خطر، قد يغير أولوياته، ويلجأ إلى من يضمن بقاء الليكود ونتنياهو، حتى يضمن التساهل مع الحريديم.

مع ذلك ووفق ما هو ظاهر حتى الآن في استطلاعات الرأي، فإن أي تراجع محتمل لليبرمان سيبقيه كما يبدو بيضة القبان، بعد الانتخابات، ولكن هذه «البطشة» لن تميل في أي حال من الأحوال لترشيح رئيس «أزرق أبيض» لتشكيل الحكومة، وإنما للضغط لقيام حكومة موسعة، ولكن لا شيء مضمونا لدى ليبرمان، الذي قد يتقلب على كل شعاراته، ويدعم حكومة نتنياهو المقبلة حتى من دون «أزرق أبيض».



## «المشهد» الاقتصادي

### موجز اقتصادي

#### تراجع التضخم في تموز يقلب كل توقعات التضخم للعام الجاري

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن التضخم المالي تراجع في شهر تموز بنسبة ٠,٣٪، وجاء التراجع مفاجئاً، وخلافاً لكافة التوقعات، التي تحدثت عن صفر بالمئة كاقصى حد. وهذا التراجع المفاجئ الثاني، إذ سبق هذا تراجع التضخم في شهر حزيران بنسبة ٠,٦٪.

وبذلك يكون التضخم المالي قد سجل في الأشهر الـ ٧ الأولى من العام الجاري ارتفاعاً بنسبة ٠,٦٪، وهو أقل من الحد الأدنى المطلوب في السياسة الاقتصادية، من ١٪ إلى ٢٪. أما التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، فقد تراجع بنسبة ٠,٦٪. وهذه المعطيات كما يبدو ستضع نهاية لكافة التوقعات بأن يبادر بنك إسرائيل المركزي الى رفع الفائدة البنكية في نهاية العام إلى ٠,٦٪، إذ أنها منذ شهر تشرين الثاني الماضي ترسو عند نسبة ٠,٦٪. بعد أن بقيت على مدى ٤٥ شهراً عند نسبة ٠,٦٪.

وكان التضخم المالي في العام ٢٠١٨ قد سجل ارتفاعاً بنسبة ٠,٦٪، وهي النسبة الأعلى منذ العام ٢٠١٤، التي انخفض فيها التضخم لأول مرة، بنسبة ٠,٢٪. وتبعه عامان انخفض فيهما التضخم بنسبة ١٪ ثم ٠,٢٪، وفي العام ٢٠١٧، سجل التضخم ارتفاعاً بنسبة ٠,٤٪، وكل هذه النسب هي أقل من مجال التضخم المطلوب للسياسة الاقتصادية من ١٪ إلى ٣٪. فأخر مرة كان فيها التضخم في مجال التضخم التي وضعتها السياسة الاقتصادية الإسرائيلية منذ سنوات في العام ٢٠١٣، حينما ارتفع بنسبة ١,٦٪.

وتحدثت التقديرات حتى قبل شهرين عن أن التضخم المالي في العام الجاري ٢٠١٩، سيكون في منتصف الهدف، بمعنى عند ١,٥٪، أو أقل بقليل. إلا أن ارتفاع التضخم في الأشهر الـ ٧ الأولى بنسبة ٠,٦٪، قد يعيد الاقتصاد الإسرائيلي الى التضخم السلبي، خاصة وأن وتيرة التضخم في النصف الثاني من كل عام، أضعف من وتيرة التضخم في النصف الأول. ويضاف إلى هذا تراجع سعر صرف الدولار منذ مطلع العام الجاري بحوالي ٧٪.

وقد المحت مصادر في بنك إسرائيل المركزي، في تصريحات ظهرت في الأسبوع الماضي، إلى أن البنك قد يسيطر للتدخل في سعر صرف الدولار أمام الشيكيل، بسبب هبوطه المستمر، الى ما تحت ٣,٦ شيكل للدولار. وقد يكون خلف احتمال أن يغير بنك إسرائيل سياسته حالياً، هو التهديد بانخفاض قيمة الدولار عالمياً، ما سيريد تلقائياً انخفاضاً أكثر أمام الشيكيل. وكان بنك إسرائيل قد توقع عن التدخل في سعر الدولار منذ بدايات العام الماضي ٢٠١٨، وقبل هذا كان يشتري كميات هائلة من الدولارات، بهدف رفع قيمته أمام الشيكيل، ولكن أيضاً لزيادة الاحتياط من العملة الأجنبية في البنك المركزي، بقدر يوازي الصادرات، وهكذا، ارتفع الاحتياط في بنك إسرائيل المركزي من ٢٨ مليار دولار حتى نهاية آذار ٢٠١٨، الى ما يزيد عن ١٢٠ مليار دولار في هذه المرحلة.

وحسب التحليلات الاقتصادية، فإن من أسباب انخفاض قيمة الدولار كثرة الحديث عن احتمال رفع الفائدة البنكية الإسرائيلية، في حين أن الأحاديث في أوروبا وأميركا عن خفضها هناك، كذلك فإن ما يساهم في هذا، هو ارتفاع حجم الاستهلاك الفردي، على ضوء انخفاض البطالة في إسرائيل، وزيادة حجم الرواتب العام.

وكانت تقديرات لمحللين إسرائيليين، ظهرت قبل أيام، قد قالت إن محافظ بنك إسرائيل، أمير يارون، قد لا يصدق كثيراً بسياسة البنك هذه، خاصة ولا المصدرين بدأوا في إطلاق صرخات إيغاثة، بزعم أن المردود المالي لبضائعهم بالشيكيل، قد انخفض بشكل كبير، ما سيلزهم لاحقاً، في حال استمر تراجع قيمة الدولار واليورو، بإغلاق خطوط إنتاج، بسبب ضعف الجدي العالمية. وهذه من الذرائع التي دعت إليك المركزي مرارا للتدخل في سوق العملات.

#### ارتفاع حاد في الفصل الموسمي من العمل وحرمان من الحقوق

أظهر تقرير جديد أنه في شهر تموز الماضي تم فصل ١٥ الف عامل من شركات «مقاوله» في جهاز التعليم، كي لا يتقاضوا رواتب خلال العطلة الصيفية، التي تستمر شهرين، محرومين بذلك من حقوقهم الاجتماعية، والاستقرار في العمل، أسوة بباقي العمال. وحسب تقرير «يديوت أchronوت»، فإن هذا العدد يشكل ارتفاعاً بنسبة ٢٥٪، عما كان في العام ٢٠١٧، وقرابة ٥٥٪ أكثر مما كان في العام ٢٠١٧.

وكما يبدو فإن هذه الظاهرة أخذة بالاستفحال، وبشكل خاص في جهاز التعليم الخاص بالطفولة المبكرة، ولكن ليس وحدها، بل هذا يسري أيضاً في كليات أكاديمية، إذ يتم التعاقد مع محاضرين جدد لأشهر السنة التعليمية الجامعية، التي تمتد قرابة ٩ أشهر.

وظاهرة العمل من خلال شركات المقاوله اتسعت بشكل خاص ابتداء من سنوات التسعين، واستفحلت لاحقاً في إطار سياسة الخصخصة، ولكنها في السنوات الأخيرة شهدت بعض القيود، وتم إلزام الكثير من الشركات والمؤسسات الحكومية بتقويض هذه الظاهرة، وتحويل عمال إلى عمال ثابتين.

ويضطر هؤلاء العاملون، ومنهم من يجوزتهم مؤهلات أكاديمية ومهنية عالية، للجوء الى مكاتب العمل، سعياً للحصول على مخصصات بطالة تقل بشكل كبير عما كانوا يتقاضونه في عملهم، علماً أن معدل الرواتب في شركات المقاوله هو أيضاً منخفض مقارنة براتب وظيفة ثابتة في ذات المؤسسة.

كشفت تحقيق صحافي أجرته صحيفة «ذي ماركر»، أن الكثير من أسعار المنتجات مرتفعة في إسرائيل بشكل غير مبرر، وهي منتجات ليست غذائية، من التي ترفع أسعارها شروط الحلال اليهودي والاحتكارات، وما يعزز الاستنتاج لا ن تبرير لهذا الارتفاع، دعوى قضائية تمثيلية (عمومية) تم رفعها ضد شركة «نيسروس»، لكبسولات القهوة، وتصل فجوة الأسعار في المنتجات ما بين ٨٥٪ إلى ١٤٠٪.

وتقول الصحيفة في تحقيقها، الصادر قبل عدة أيام، إنه لا يوجد خلاف حول أن إسرائيل هي دولة ذات كلفة معيشة عالية، واستمرار القيود والاحتكارات يساهم في هذا بشكل كبير، فمثلاً في السنوات الأخيرة، بعد «ثورة السماء المفتوحة»، والقصد فسخ المجال أمام المنافسة وكسر الاحتكارات في الخطوط الجوية، انخفضت أسعار الرحلات الجوية بشكل كبير جداً. وهذا ساهم في أن أدرك العديدين في إسرائيل في العقد الأخير، أنه من الأفضل لهم شراء مستحضرات التجميل والأثاث وكبسولات القهوة الملباس والأحذية وغيرها من المنتجات في الخارج، أو من خلال مواقع المشتريات العالمية في شبكة الإنترنت.

والمستهلكون الذين يشترون في إسرائيل، لأسباب تتعلق بالراحة أو الضرورة، غالباً ما يشعرون بالاستغلال. فالشركات من جانبها بالكاد تهتم بإنكار وجود فجوات في الأسعار مقارنة بالخارج، لكنها تدعي أن هناك أسباباً موضوعية: إسرائيل دولة جزيرة، وكلفة النقل باهظة، والضرائب، والإيجار، والأجور مرتفعة.

ولكن الدعوى القضائية العمومية، التي رفعت ضد شركة نيسروس في الأيام الأخيرة، تضمنت رأياً اقتصادياً يقول إن نيسروس استغلت مكانتها في السوق لتفرض سعراً باهظاً لكبسولات القهوة في إسرائيل، وتضمن الراي مقارنة مع ٢٣ دولة أوروبية، بما في ذلك دول مشابهة لإسرائيل من حيث حجم السكان.

وتقول الصحيفة إنه على افتراض أنه سيتم قبول الدعوى، فإنه هذا سيكشف عن ظاهرة أوسع، بمعنى أنه ليس فقط أن الأسعار التي تتقاضاها نيسروس في إسرائيل مفرطة، بل أن العديد من المنتجات الأخرى المنتجة في أوروبا، والتي لا تفرض عليها جمارك، مثل الأثاث ومستحضرات التجميل، أسعارها مرتفعة دون مبرر.

وأحد الذرائع التي نسمع أكثر من مرة، لتبرير ارتفاع الأسعار، هي أنه نظراً لكون المنتجات تصل إلى إسرائيل عن طريق النقل البحري، على عكس النقل البري الممكن في جميع أنحاء أوروبا، فإن تكاليف النقل إلى إسرائيل مرتفعة بشكل خاص.

ومع ذلك، وفقاً للراي الاقتصادي في تلك الدعوى، فإن النقل البحري هو في الواقع أقل كلفة من النقل البري لنفس المسافة، وفي حالة نيسروس، تبين أن كلفة النقل إلى إسرائيل من سويسرا (حيث يتم تصنيع الكبسولات) أقل بنسبة ١٩٪ من كلفة الشحن من سويسرا إلى الدول الأوروبية الأخرى التي تم فحص الأسعار فيها. كما أن حجم ضريبة الشركات لا أساس له وفقاً للدعوى، نظراً لكون ضريبة الشركات في

إسرائيل مشابهة لتلك الموجودة في أوروبا. واعتباراً من عام ٢٠١٨، بلغت ضريبة الشركات في إسرائيل ٢٣٪ من الأرباح، بينما بلغت ضريبة الشركات في أوروبا (في البلدان التي تم فحصها) ٢١,٧٪ من الأرباح في المتوسط. بمعنى آخر، الضريبة في إسرائيل أعلى من المتوسط بواقع حوالي ٦٪ فقط. بالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تدعي الشركات العاملة في إسرائيل أن الزيادة في أجور العمال في السنوات الأخيرة، استلزمها رفع الأسعار؛ لكن الفحص أظهر أنه على الرغم من ارتفاع متوسط الأجور في إسرائيل في العامين ونصف العام الماضيين، فهذا لا يبرر فجوات الأسعار. إذ يبلغ متوسط الأجر في إسرائيل ٣٥٠٦٧ دولاراً سنوياً، في حين يبلغ متوسط الأجر السنوي في الدول الأوروبية الـ ٢٣ التي تم فحصها ٤١٦٣٢ دولاراً، بمعنى آخر، الأجور في إسرائيل أقل من المتوسط الأوروبي بنسبة ١٥,٧٪. وفيما يتعلق بتكاليف إيجار المباني، تبين الدعوى أن الإيجار لكل متر مربع في إسرائيل يقل بنسبة ١٥٪ تقريباً عن متوسط السعر في جميع الدول الأوروبية. كما أن تكاليف التوزيع واللوجستيات داخل إسرائيل بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي أقل أيضاً، حيث أنه كلما زادت الكثافة السكانية (عدد الأشخاص لكل كيلومتر مربع)، قلت مسافات النقل، بالتالي فإن كلفة الشحن أقل.

ويبين تحقيق «ذي ماركر» ارتفاع الأسعار بشكل كبير في مجال مساحيق التجميل (المكياج)، ففي هذا المجال، تم فحص أسعار منتجات شركة المكياج الإيطالية «كيكو ميلانو»، لأنها تنتج في إيطاليا وألمانيا، بمعنى أنها مغفية من الجمارك، بموجب الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي. ويتم نقل المنتجات إلى إسرائيل عن طريق البحر.

فقد تم افتتاح أول متجر لشركة «كيكو ميلانو» في إسرائيل قبل أقل من عام، بواسطة شركة «كاسترو هوديز»، وله ثلاثة متاجر في إسرائيل وموقع مبيعات على الإنترنت،

#### أسعار «إيكيا» ضعفاً الأسعار في السويد

وفي إطار التحقيق، اختارت «ذي ماركر» بضائع شركة

بالقيمة السويدية، كما في السنوات السابقة.

وفي هذا السياق، قررت وزارة المالية إجراء تغيير في صيغة الضريبة الخضراء على المركبات مرة واحدة كل عامين، وهذا ما يرفع الأسعار، لذلك هناك تقلبات في مبيعات السيارات بين الفصول وتأثير قوي على بيانات الاستهلاك، ومع ذلك، حتى بدون التغيير في الضريبة الخضراء، كان شراء السيارات مكوناً مهماً في الزيادة في الاستهلاك الخاص في السنوات الأخيرة، بسبب انخفاض القروض لشراء السيارات في البنوك وخارج النظام المصرفي، ونتيجة لذلك، حذرت المراقبة على البنوك، الدكتوروة حيدفاً بار، البنوك في تموز ٢٠١٧، من مخاطر الائتمان لشراء سيارة، مما أدى إلى وقف الزيادة في قروض السيارات، وانخفاض طفيف في أعداد السيارات المباعة.

في السنوات الأخيرة، توقف نمو حجم الائتمان الاستهلاكي، ووصل في نهاية الربع الأول من العام الجاري، إلى ١٩٨ مليار شيكل، على غرار الحجم في العام السابق، وهذا دليل على أن الاستهلاك لا ينبع من زيادة استهلاك الأسر. في العقد الماضي، ارتفع معدل الائتمان للأسر فيما يتعلق بالنتاج المحلي الإجمالي من ٢٨٪ في عام ٢٠٠٧، إلى ٤٢٪ في عام ٢٠١٧.

#### شيكيل قوي، مستهلك قوي

من المشكوك فيه أن تكون كلفة المعيشة قضية رئيسية في الحملة الانتخابية المقبلة، وهذا على الرغم من أن كل شيء هنا باهظ الثمن، وكل شيء عال. هذا هو الراي السائد لدى كل إسرائيلي تقريباً، وهذا هو الواقع أيضاً؛ معظم المنتجات هنا غالبية الثمن، الشقق، السيارات، الوقود، الطعام، الفنادق، مواقع السيارات، الغاز الطبيعي، في المقارنات الدولية، فإن الأسعار هنا تزيد بنسبة ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من متوسط أسعار دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أي شخص يزور الخارج يكتشفها بسرعة.

في النصف الأول من عام ٢٠١٩، غادر ٣,٨ مليون من حملة الجنسية الإسرائيلية إلى الخارج، زيادة قدرها ٧,٢٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٨، وقررة بنسبة

«إيكيا» السويدية العالمية، ٧٠٪ من منتجاتها مصنعة في أوروبا. وفحصت الصحيفة عشرة منتجات تباع في فروع «إيكيا إسرائيل»، وقارنت أسعارها بفروع «إيكيا» في تركيا واليونان، وهي أسواق قريبة ومماثلة لإسرائيل؛ وفي السويد، بلد المنشأ. ووصلت فجوات الأسعار إلى ٩٦٪، في المنتجات الكبيرة والصغيرة.

على سبيل المثال، ثمن طاولة مكتب ذات درجين في إسرائيل، ٩٥ شيكلاً أكثر من السويد وتركيا، و٤٦ شيكلاً أكثر من سعر الطاولة نفسها في اليونان (٢٣٪ و٢٣٪ على التوالي)؛ بالنسبة لوحدة رفوف، فإن السعر في إسرائيل ٩٦٪ أكثر من السويد و٥٨٪ أكثر من تركيا. وتبلغ كلفة الأريكة ذات المقعدين في «إيكيا» تركيا ١١٧٨ شيكلاً، واليونان ١٣٨٨ شيكلاً، أما في إسرائيل فإن السعر يصل إلى ١٨٩٥ شيكلاً.

ويبين تحقيق «ذي ماركر» ارتفاع الأسعار بشكل كبير في مجال مساحيق التجميل (المكياج)، ففي هذا المجال، تم فحص أسعار منتجات شركة المكياج الإيطالية «كيكو ميلانو»، لأنها تنتج في إيطاليا وألمانيا، بمعنى أنها مغفية من الجمارك، بموجب الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي. ويتم نقل المنتجات إلى إسرائيل عن طريق البحر.

فقد تم افتتاح أول متجر لشركة «كيكو ميلانو» في إسرائيل قبل أقل من عام، بواسطة شركة «كاسترو هوديز»، وله ثلاثة متاجر في إسرائيل وموقع مبيعات على الإنترنت،

إعداد: بروهوم جرابسي

## تحقيق يكشف ارتفاع أسعار غير مبرر في إسرائيل مقارنة مع دول أوروبية!

«صحيفة «ذي ماركر» أجرت تحقيقاً واسعاً حول فوارق أسعار منتجات ليست غذائية يتم إنتاجها في دول الاتحاد الأوروبي، أي أنها معفاة من الجمارك، ويظهر أن سعرها في إسرائيل أكثر من الضعفين»



ومن المتوقع أن يتم فتح ثلاثة متاجر أخرى مع حلول نهاية العام، ومثل «إيكيا»، التي تتميز بأسعار جذابة مقارنة بالمنافسين الإسرائيليين، تدعي «كيكو ميلانو» أيضاً أنها تقدم منتجات المكياج العصرية بأسعار منخفضة، إلا أن التحقيق الذي شمل مقارنة أسعار ١٠ منتجات في إسرائيل، مقارنة باليونان وإيطاليا وبريطانيا، أظهر أن الأسعار في إسرائيل قد تكون جذابة مقارنة بالمنافسين المحليين، ولكن هي أعلى بكثير من الأسعار في تلك الدول.

وتبين أن الأسعار في إسرائيل كانت أعلى بنسبة ٨٥٪ إلى ١٢٧٪، على سبيل المثال كان أحمر الشفاه الذي يكلف ٢٤ شيكلاً في إسرائيل، وهو سعر يعتبر أقل من العديد من الشركات الشهيرة الأخرى، ولكن السعر في إسرائيل أعلى بنسبة ١١٨٪ من السعر في اليونان وإيطاليا، حيث تم بيع أحمر الشفاه مقابل ١١ شيكلاً فقط، وفي بريطانيا يباع بسعر ١٢,٣ شيكل.

وعند فحص المنتجات في فئة أسعار أعلى، توقع التحقيق أن يجد فجوة أسعار أقل مقارنة بالدول التي شملها الاستطلاع، على افتراض أنه من الصعب فرض أسعار أعلى مع ارتفاع المنتج، ومع ذلك، وجد التحقيق أنه تم الحفاظ على فروق الأسعار، إذ إنعرا بفرشة بوردرة الوجه «كيكو ميلانو» في إسرائيل مقابل ٨٢ شيكلاً، أي أعلى بنسبة ١٢٧٪ من سعرها في إيطاليا واليونان، حيث تباع بسعر ٣٦ شيكلاً فقط، وفي بريطانيا، تم بيع الفرشاة بسعر ٤٠ شيكلاً، وبالتالي فإن السعر في إسرائيل أعلى بنسبة ١٠٠٪.

## كل شيء مكلف فكيف يستهلك الإسرائيليون بشكل جنوني؟

«التذمر الأكثر تكراراً في السنوات الأخيرة في إسرائيل ينطوي على تناقض داخلي: كلفة المعيشة والاكتظاظ، والاختناقات المرورية، وخطوط المطار والمطاعم، فإذا كانت الأسعار مرتفعة للغاية فكيف يقف الناس في طوابير بأعداد كبيرة؟»

العاملين الماضيين. من ناحية أخرى، فإن نسبة عالية من المنخرطين في سوق العمل، والأجور التي في ارتفاع، تؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص بشكل كبير. يجد بنك إسرائيل صلة وثيقة بين ارتفاع الأجور والزيادة في الاستهلاك، لكن في تحليلاته يحاول تحييد الضوضاء الناتجة عن التقلبات في سوق السيارات، وينصب تركيزه على الاستهلاك بدون سلع متينة (مثل السيارات والثلاجات)، ويجد أن الزيادة تتفق مع الزيادة في مدفوعات الأجور في الاقتصاد. هذا منطقي، لكن من وجهة نظر البنك المركزي، هذا استنتاج مهم يظهر أنه لا توجد فقاعة استهلاك هذا، أي أن الاستهلاك مرتبط بتطوير الأجور ولا يعتمد بشكل كبير على الإحساس بثروة مالكي المنازل أو الرفع المفرط للأسر. استنتاج بنك إسرائيل هو أنه إذا ظلت هذه العلاقة ضيقة، فإن الاستهلاك الخاص لن ينمو بشكل كبير، لأن سوق العمل تقترب من تحقيق إمكاناتها.

مصدر قلق آخر محتمل هو أن انخفاض سعر الفائدة يجعلنا ندخر أقل وتخصيص حصة أكبر من التوفير الخاص للاستهلاك، لا يعطينا البنك سعر فائدة كبيراً على المدخرات، ويؤدي هذا إلى قيام بعض الناس بتحويل الأموال إلى الاستثمار في الشقق وسوق رأس المال، لكن البعض الآخر يزيد أيضاً من الاستهلاك. في هذه الحالة أيضاً، لا نرى أي بيانات مهمة تشير إلى ذلك، لا تزال هناك أسئلة حول القدرة على العمل لخفض كلفة المعيشة طالما أن الطلب والاستهلاك مرتفعان، في الواقع، فإن تصويت الجمهور الإسرائيلي بأرجلهم، السفر إلى الخارج، شراء السيارات، الوقوف في طوابير الحكومة لخفض تكلفة المعيشة.

هذا يذكر بقصة الطلاب الذين احتجوا على الرسوم الدراسية العالية وهددوا بالإضراب حول الإزدحام في مواقف السيارات بالقرب من الجامعة، فكيف يمكنك أن تشكو من الرسوم الدراسية عندما تنفجر مواقف

السيارات بسياراتك؟

(\*) محلل اقتصادي، عن «ذي ماركر».













تتكيل في القدس المحتلة

## فصول التلفيق في مسلسل التوثيق عن ممارسات شرطة الاحتلال في القدس الشرقية!

**الشرطة تهزيت**  
لاحقاً أعلنت هيئة البث «كان» أنها أوقفت التعاقد مع الشركة التي أنتجت المسلسل «كودا تكشورت» وسبق أن نوهت إلى توقيع كل شركات الإنتاج التي تعمل مع الهيئة ومنها شركة كودا على اتفاق ملزم بالقواعد الأخلاقية حسب القانون. أما الشرطة فإنها تهزيت في البداية وألقت المسؤولية على الشركة المنتجة، ولم يعرف حتى الآن ما إذا كانت اتخذت اجراءات ضد من لُقِّق قصة السلاح، وتقول مصادر إعلامية إن المتهمين يواصلان عملهما كالمعتاد.

النائب عوفر كسيف (القائمه المشتركة) توجه برسالة مستعجلة للمستشار القانوني للحكومة، أفجيا مندبلبيت، طالبه فيها بفتح تحقيق عاجل في تورط عناصر الشرطة في قضية زرع السلاح. وقال كسيف: «لقد وثق لنا مخرجو هذا البرنامج التلفزيوني لمحة عن حياة الفلسطينيين في الأراضي القابعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، عن معاناتهم والانتهاكات التي تمارس ضدهم وسلبهم كل الحقوق حتى الأساسية منها. تحت هذا الاحتلال كل شيء ممكن حصوله، حتى لو كان إخفاء بندقية وتصويرك على شاشات البث كمجرم. لذلك يتوجب على سلطات تطبيق القانون الإعلان عن أسماء الفاعلين حتى يتسنى الكشف عن ضحايا آخرين نتيجة هذه الأفعال التمييزية العنصرية. هذه الحالات تكشف مدى تورط جهاز الشرطة في ثقافة الكذب والانحلال الأخلاقي. هذا الظلم لا يتوقف على مجرد عرض تلفزيوني عابر، بل هو مصدر قلق فعلي للفتات المستضعفة التي لا تجد من يدافع عنها أمام القضاء».

وأنهى كسيف رسالته مطالبا المستشار القانوني بالشروع المستعجل في عملية الفحص والتحقيق في هذه القضية التي لا تحتمل التأجيل، كما أكد.

الإضرار بالممتلكات. قال: لقد دخلوا إلى القبول وحدهم. جلسنا في الخارج وشاهدت أحد رجال التحري وهو يخرج ويعود مع السلاح. ولكني لم أعتقد أن هذا شيء مهم. بعد عملية التفتيش أعطاه الضابطان تقرير تفتيش كتب فيه «لم يتم العثور على أي شيء ولم يتم التسبب بأي أضرار للأشخاص أو الممتلكات». في جزء آخر من التقرير كتب «لم يتم ضبطه». سليمان سأل إن كان يجب عليه المثلوث للتحقيق وأخبروه ألا حاجة بذلك ولكن حين طلب معلومات عن سبب التفتيش وقيل له إن عليه أن يأتي إلى مركز الشرطة في الغد. عندما ذهب إلى مركز الشرطة قال له أحد رجال الشرطة بأنه غير مطلوب للتحقيق معه، ولا توجد أية معلومات يمكن توفيرها له.

عندما جرى تب المسلسل بعد شهرين من حادثة التفتيش المريبة، عرف جبران سامر سليمان أنه هو الذي يظهر بتصوير ممتع بعض الشيء. تعرف جبران صاحب البيت سامر سليمان عليه وعلى بيته. وقد خشي من أن يعتقد أهل القرية أنه مجرم أو متعاون مع الشرطة أو الشاباك. لذلك توجه بواسطة المحامي إيتاي مالك إلى الشرطة وقناة «كان»، يطلب فتح تحقيق. ويقول المحامي: «موكلي لم يصدق أن ما تم وصفه حدث له – الشرطة استدعت أحد من العائلة للتحقيق ولم يتم اعتقاله. في لحظة تحول موكلي في نظر الجمهور إلى مجرم، وكمن يتاجر بسلاح غير قانوني. هذا أيضا لأنه لم يتخذ أي إجراء ضده ولم يتم إجراء تحقيق معه ولم يتم اعتقاله، فقط بدأت تظهر ادعاءات ضده بأنه يتعاون مع الشرطة».

يخرجان من القرية ويواصلان تبادل التهاني عبر جهاز الاتصال: «صحتين، كل الاحترام، هذا عمل جيد».

أما الحقيقة فإنها مختلفة تماما كما قدمها صاحب البيت في حديثه للصحيفة، التي أكدت أنه في القدس الشرقية هناك أسلحة كثيرة، لكن معظمها مسدسات أو بنادق بدائية من نوع «كارلو». أما العثور على سلاح للجيش الإسرائيلي، متطور وليس بدوي الصنع ويوضع جيد في القدس الشرقية، فهو «حدث استثنائي». هذا علاوة على أن السلاح الذي تم العثور عليه كان وفقا لما تم بثه مكشوفاً تماما. والأدهى أنه على الرغم من هذا «الإنجاز» الذي جعل ضباط شرطة يقارنون موقعه ب«أنفاق غزة»، فقد انتهى حتى دون اعتقال أي شخص من أبناء العائلة، مع أنه يتم يوميا اعتقال فتيان وحتى أطفال بشبهة القاء حجر.

سليمان عررض القبول والتقب الذي وجد فيه السلاح، على الصحافة. يقول المراسل: «لقد أضاء الضوء وأظهر لنا بأنه لا حاجة للبحث فيه على ضوء المصاييح. أخبرنا أنه في هذا القبول كان يربي تحت البيت بابا حديدياً مقلقا، طلبنا منه فتح الباب. نحن فتحنا الباب ورأينا مخزنا. دخلنا. فوجدنا أنه مبني خنق ضيق لم يكن ليخجل الحفريات في غزة». الكاميرا تواصل مراقبة قوة الشرطة وهم يبحثون في القبو المظلم على ضوء المصاييح. في الخلفية يتواصل صوت الضابط: «نحن نرى أن الكلب بدأ بالإشارة إلى ثقب صغير في أحد جوانب النفق». أحد رجال الشرطة يظهر وهو يخرق بقدمه في حفرة ويصرخ باسم أحدهم. الكاميرا تكشف داخل الثقب وجود بندقية «إم ١٦» قميرة وجديدة. يضحك رجال الشرطة على «إنجازهم». يصورون السلاح ويهتفون بعضهم البعض. في المشهد التالي يظهر ضابطا الاستخبارات وهما

لتطبيق البيت، وعناصر الشرطة مزودون بمطرقة كبيرة وكلاب شرسة، يدخلون إلى البيت.

وقال صاحب البيت سليمان «خفت أن يذعر الولد بسبب ما حدث له» وهو يقصد ابنه صالح الذي كان أصيب برصاص الشرطة نفسها قبل سنوات، ويتابع سليمان: «أحد رجال الشرطة قال لي إنه يعرف ما حدث وأنه جلس جانبا. أحد الكلاب عبث بأدوية صالح، وعناصر الشرطة تركوا خلفهم فوضى عارمة».

**«الإنجاز» الذي جعل ضباط شرطة يقارنون موقعه ب«أنفاق غزة»!**  
استمر التفتيش في الشقة الصغيرة ساعتين تقريبا. في المسلسل قال أحد الضباط أمام عدسة الكاميرا بمباهاة منطرسية: «ها نحن نبدأ بعملية تفتيش، أنا أحب في عمليات كهذه أن أقف جانبا وأنظر. أبداً بالحدث مع المتهم. نسبيا كان هادئا عندما تركنا على التفتيش في البيت. وبعد ذلك عندما ذهبت القوة للتفتيش في الخارج، تغيرت لغة جسده. نحن نرى تحت البيت بابا حديدياً مقلقا، طلبنا منه فتح الباب. نحن فتحنا الباب ورأينا مخزنا. دخلنا. فوجدنا أنه مبني خنق ضيق لم يكن ليخجل الحفريات في غزة». الكاميرا تواصل مراقبة قوة الشرطة وهم يبحثون في القبو المظلم على ضوء المصاييح. في الخلفية يتواصل صوت الضابط: «نحن نرى أن الكلب بدأ بالإشارة إلى ثقب صغير في أحد جوانب النفق». أحد رجال الشرطة يظهر وهو يخرق بقدمه في حفرة ويصرخ باسم أحدهم. الكاميرا تكشف داخل الثقب وجود بندقية «إم ١٦» قميرة وجديدة. يضحك رجال الشرطة على «إنجازهم». يصورون السلاح ويهتفون بعضهم البعض. في المشهد التالي يظهر ضابطا الاستخبارات وهما

مثل قيام عناصر في الشرطة الاسرائيلية بزرع بندقية» في بيت عائلة سامر سليمان في قرية العيسوية، في القدس الشرقية، تجسيدا عمليا بالممارسة لحقيقة غير جديدة، بل اكدتها تقارير رسمية، حول ثقافة الكذب في هذا الجهاز. وكانت صحيفة «هآرتس» كشفت في تقرير لمراسلها نير حسون أنه خلال تصوير مسلسل وثائقي بعنوان «محافظة القدس» لهيئة البث العامة الرسمية، تم تلفيق مشهد كامل يقوم على كشف قطعة سلاح قام بوضعها هناك عناصر شرطة. وبهذا استبدلوا تعريف المسلسل، من التوثيق إلى التلفيق.

المسلسل الوثائقي الدرامي «محافظة القدس» لاقى نجاحا كبيرا. وهو يوثق ممارسات عناصر وضباط شرطة القدس. يقول التقرير إنه في الفصل التاسع من مسلسل «محافظة القدس» يتم توثيق التفتيش في بيت سليمان، وفي نهايته يظهر السلاح، بندقية وقفا لما يراه المشاهدون فإنه عثر على البندقية في القبو الذي يصفه أحد «باطل» المسلسل بأنه نفق لم يكن ليخجل الحفريات في غزة». ثم يظهر عناصر الشرطة وهم يمتدحون أنفسهم وجهازهم على العثور على البندقية ويغادرون القرية. هذه العملية الملفقة كانت تقوم بها قوة بقيادة اثنين من أبطال المسلسل، هما ضابطان في الاستخبارات. ويصورون الأمر كما لو أنهم يصلون إلى القرية إثر معلومات استخبارية لغرض البحث عن سلاح.

الضابطان يشرحان أمام العدسات تفاصيل وجريبات الحدث أثناء التوثيق. وفقا لروايتهم فإن القوة جاءت إلى بيت عائلة سليمان في وسط القرية في الساعة الثالثة والنصف فورا. الدراما في الفصل تتصاعد؛ تم إرسال شرطة حرس الحدود

## «ثقافة الكذب» في جهاز الشرطة مصطلح رسخته لجنة رسمية وتؤكد الوقائع الجارية حتى اليوم!

الضابطان يشرحان أمام العدسات تفاصيل وجريبات الحدث أثناء التوثيق. وفقا لروايتهم فإن القوة جاءت إلى بيت عائلة سليمان في وسط القرية في الساعة الثالثة والنصف فورا. الدراما في الفصل تتصاعد؛ تم إرسال شرطة حرس الحدود

الحادثة التي لفتت فيها الشرطة عملية «بطولية» عن كشف سلاح زرعه عناصرها بأنفسهم ثبت مجددا ما كتب في تقرير رسمي لدولة إسرائيل. ف لجنة التحقيق القضائية الرسمية التي عينت من قبل إسرائيل في منتصف شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٠ إثر قتل الشرطة ١٣ شابا عربيا فلسطينيا من مواطني إسرائيل (لجنة أور) قد شخصت ما سمته ثقافة الكذب المتفشية في جهاز الشرطة.

اللجنة كتبت في تقريرها أيضا أنه «من الواضح أيضا أن الشرطة ليس لديها ثقافة راسخة بما يكفي للامتثال لإجراءات وأوامر مزامنة...» من المفهوم أن التوجيهات والأوامر المكتوبة يجب ألا تمنع المرونة والتكيف مع أنماط العمل مع المواقف المتغيرة. ومع ذلك، في العديد من الحالات، كان من الواضح أن هذا لم يكن انحرافا واعيا عن النموذج الموضح في المبادئ التوجيهية، في ضوء هذه الظروف أو في ظروف أخرى، بل تجاهله التام.

اللجنة فصلت أكثر وكتبت حول «الإبلاغ عن الأحداث التي شاركت فيها الشرطة وتوثيقها»: «هناك قلق من أن الشرطة لم تكن لديها ثقافة الإبلاغ والتحقيق الكامل والحقيقي في الوقت الحقيقي. تم اكتشاف ظاهرة عدم تسجيل الأنشطة المختلفة لقوات الشرطة، على الرغم من أهميتها الكبيرة، واجهت اللجنة أيضا حالة كانت فيها الإخفاقات في اختيار الحقيقة واستجوابها تتعارض مع استنتاجات أخلاقية، عندما كان قائد قضاء يشترك بنشاط في التحقيق في حدث تم فيه فحص وظيفته - وفي الواقع لم يتم فحصها، في العديد من الحالات، لم تجر أي تحقيقات على الإطلاق بعد استخدام الأسلحة، وفي حالات أخرى لم تجر سوى تحقيقات جزئية. وبالمثل، هناك ظاهرة واسعة الانتشار تتمثل في نقص الوثائق المكتوبة أو غيرها من وسائل نشاط الشرطة في المناسبات المختلفة. يجب أن تتصرف قيادة الشرطة، دون أي تنازلات، لجعل الشرطة هيئة التحقيق الذاتي وتوثيق أنشطتها بطريقة حقيقية»، من الواضح أن مصطلح «الحقيقة» يرتسم بالوان إشكالية جدا حين يزرع به في سياق الشرطة الاسرائيلية وثقافتها.

مرة أخرى هذه فقرات وردت في تقرير رسمي للجنة برئاسة قاض

سنوات في كل ما يتعلق بثقافة الكذب والتلفيق.

**استفزازات مقصودة لتأجيج المشاعر وجز رشق الحجارة!**  
توفر الأحداث في العيسوية أدلة على نماذج متوهمة من التلفيق وافعال الأداث. فقد وصفت صحيفة «هآرتس» مشاهد عن ممارسات الشرطة التي تشيخير كلها إلى القيام باستفزازات مقصودة لممارسة القمع أو القيام باعتقالات. في إحدى الحالات كانت قافلة سيارات للشرطة أحاطت الأسبوع الفاتت شوارع قرية العيسوية، التي ضمتها اسرائيل للقدس. رجال الشرطة ساروا ببطء في رحلة متفترسة ومتحدية وهدهمهم كان واضحا وهو تابعي المشاعر حتى يتم رشق حجارة عليهم. العيسوية تحولت في الأسابيع الأخيرة إلى قاعدة تدريبات للشرطة. هم يتدربون على الزعزعة ويتعلمون أن يكونوا أكثر عنفاً وحشية مما هم دائما. هنا مسموح فعل كل شيء: «إلقاء قنبلة صوت على معتقل مكبل، طرد أطفال مخيم صيفي وهم في طريقهم إلى مدينة أريحا، إطلاق النار على وجه طفل والتسبب ببقده للبصر، قتل شاب رمى العبابا نارية، الاعتقال، الشائتم، الضرب والركل، اقتحام البيوت في الليل واعتقال أشخاص، وضع حواجز هدهدها التنكيل، الإعلان عن عملية مضحكة لتطبيق القانون يتم فيها فحص ما إذا كان يوجد في كل سيارة مثلث تحذير. إن قلمهم على أمن السكان كبير جدا».

الصحافي أشار إلى أنه «من بين إجمالي التفسيرات للتشدد الأخير في العيسوية هناك أيضا التفسير الذي يقول إن هذا جاء في أعقاب المسلسل الوثائقي. رجال الوحدة الخاصة خرجوا منه كابطل، أبطال شجعان في جبهة العدو. هم أحموا دورهم ك «مباريين ضد الإرهاب»، هم يريدون المزيد. وخلافا لما قيل منذ الكشف المدهش عن غرس البندقية، فإن وسائل الاعلام لفتاة «كان» ١١ وكودا للإعلام، تستحق الثناء: لقد عرضوا مسلسلا صادقا وأصيل، عرض الاحتلال في القدس كما هو – الاحتلال الأبيج والأعنف في المناطق الفلسطينية الآن. لحظة الذروة كانت زرع بندقية في بيت سامر سليمان. هذه كانت لحظة الحقيقة، هكذا تعمل الشرطة في المناطق الفلسطينية. أحيانا تزرع دليلا أو

تخترع ذريعة لسلوكها الوحشي، وبشكل عام تغرس نفسها في المكان الذي لا يجب على الاطلاق أن تكون فيه».

**كذب في إفادات متعلقة بإطلاق نار وحوادث قتل**  
تزداد ثقافة الكذب خطورة في حالات القتل برصاص الشرطة. والحادثة التالية تشكل نموذجا قاتما على ذلك، حيث كان الضحية طفلا. وفقا لتقرير مكتوب لمنظمة «بتسيلم» فقد دانت محكمة شرطيا بتهمة استخدام السلاح بشكل مستخف. وقضت القاضي بان الشرطي كذب في الاستقصاء الأولي الذي أجرى بعد الحادثة. وقالت القاضي في قرار الحكم إنه وقعت إخفاقات كثيرة في التحقيق من طرف شرطة «شاي» (يهودا والسامرة)، التي ادارت التحقيق.

لقد أطلقت النار على راس الصبي أحمد موسى، ١٠ سنوات، بعد مظاهره ضد الجدار الفاصل في نعلين، غربي رام الله، على خلفية بناء الجدار الفاصل في المنطقة. وقد روى شهود العيان للباحثين الميدانيين من قبل منظمتي حقوق الإنسان «يش دين» و«بتسيلم» أن الصبي أصيب بنيران قوات الأمن الإسرائيلية التي واجهت السكان. وفي مستشفا رام الله الذي نقل إليه الصبي بعد الإصابة حددوا أن الصبي قتل جراء إصابته بعبار ناري في رأسه.

شرطة اللواء شرعت بالتحقيق في الحادث، في أعقاب توجه «يش دين» و«بتسيلم»، وبعد أن اتضح من تحقيق مشترك قام به الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود أن الصبي قتل بنيران قوات الأمن الاسرائيلية. وفي التحقيق معه ربط المشتبه به نفسه بالحادث وادعى أنه أطلق عيارين ناريين في الهواء من أجل إخافة المتواجدين. وقد ادعى أن سفر رجال الشرطة في الجيب كان مصحوبا برشق مكثف بالحجارة من قبل المظاهرين. كما شهد شرطي آخر في حرس الحدود أن المتهم أطلق النار في الهواء خلال الحادث. خلال شهر شباط الماضي أعلنت نيابة اللواء المرز أنهما ستقدم لائحة اتهام ضد الشرطي المشتبه بإطلاق النار بتهمة التسبب بالقتل جراء الإهمال مع حق الاستماع والمكاشفة. خلال الاستماع والمكاشفة التي جرت رفض موقف المتهم وتقرر تقديمه للمحاكمة.

«خلال السنوات الأخيرة تم عرض ملابس مقتل المدنيين

في المحكمة العليا.

**تم دفع المراقب الذي أكد «ثقافة الكذب» إلى ترك منصبه!**  
إن هذا المصطلح، «ثقافة الكذب»، تكرر في مقالات وأدبيات صحافية وقضائية لاحقة.

فمثلا أعاد الصحافي مرد خضاي غيلات في صحيفة «يديوت أهرنوت» التذكير بأفعال شبيهة بما أشارت إليه لجنة التحقيق. وقال إنه في أواخر عام ١٩٩٢ بعد أن تحولت ثقافة الكذب في قيادة الشرطة والتغطية على أفراد شرطة يرتكبون مخالفات إلى ما يشبه العادة، ووصلت إلى قيادات الشرطة الدنيا وأفرادها، نشرت الصحيفة تحقيقا بعنوان «عنف وكذب في الشرطة». وجاء فيه أن مراقب وزارة الشرطة، الجنرال في الاحتياط أبراهام أدان، قدم إلى قيادة جهاز الشرطة تقريرا مؤلفا من ٤٠ صفحة يعتبر «وثيقة اتهام خطيرة، حول ثلاثة مواضيع هي: تغطية الشرطة على عناصر عنيفة فيها، نمط الكذب في المحاكم التأديبية، وترقية ضباط أدنيوا بارتكاب مخالفات جنائية».

وقد رأى هذا الصحافي المتخصص في القضايا الجنائية والتحقيقات الاستقصائية أنه بدلا من تبني توصيات تقرير المراقب المذكور واستخلاصاته التي كانت مفصلة للغاية ومسوغة ومستندة إلى بيانات وقصص مثبتة ومقلقة، وبدلا من اتخاذ إجراءات يكون من شأنها اجتثاث ثقافة الكذب والعنف، لجأت قيادة الشرطة إلى مهاجمة المراقب وشن حملة ضده تستهدف قتل الشخصية. وليس هذا فحسب بل إن وزير الأمن الداخلي المسؤول عن الشرطة في ذلك الحين، وهو موشيه شاحل من حزب العمل، استدعى المراقب أدان وأبلغه بأنه يتعرض لضغوط من أجل استبداله بشخص آخر من قيادة الشرطة يوشك أن يخرج إلى التقاعد. وقد وافق أدان على ترك منصبه الذي كان يشغله منذ ١٩٨٦.

وقد نقل الصحافي غيلات عن أدان قوله، إنه بعد إطلاعه على تقرير لجنة أور، بعد عدة سنوات على وضعه تقريره المشار إليه، أدرك أن الوضع في الشرطة لا يزال يراوح مكانه منذ أكثر من عشر

سنوات في كل ما يتعلق بثقافة الكذب والتلفيق.

**استفزازات مقصودة لتأجيج المشاعر وجز رشق الحجارة!**  
توفر الأحداث في العيسوية أدلة على نماذج متوهمة من التلفيق وافعال الأداث. فقد وصفت صحيفة «هآرتس» مشاهد عن ممارسات الشرطة التي تشيخير كلها إلى القيام باستفزازات مقصودة لممارسة القمع أو القيام باعتقالات. في إحدى الحالات كانت قافلة سيارات للشرطة أحاطت الأسبوع الفاتت شوارع قرية العيسوية، التي ضمتها اسرائيل للقدس. رجال الشرطة ساروا ببطء في رحلة متفترسة ومتحدية وهدهمهم كان واضحا وهو تابعي المشاعر حتى يتم رشق حجارة عليهم. العيسوية تحولت في الأسابيع الأخيرة إلى قاعدة تدريبات للشرطة. هم يتدربون على الزعزعة ويتعلمون أن يكونوا أكثر عنفاً وحشية مما هم دائما. هنا مسموح فعل كل شيء: «إلقاء قنبلة صوت على معتقل مكبل، طرد أطفال مخيم صيفي وهم في طريقهم إلى مدينة أريحا، إطلاق النار على وجه طفل والتسبب ببقده للبصر، قتل شاب رمى العبابا نارية، الاعتقال، الشائتم، الضرب والركل، اقتحام البيوت في الليل واعتقال أشخاص، وضع حواجز هدهدها التنكيل، الإعلان عن عملية مضحكة لتطبيق القانون يتم فيها فحص ما إذا كان يوجد في كل سيارة مثلث تحذير. إن قلمهم على أمن السكان كبير جدا».

الصحافي أشار إلى أنه «من بين إجمالي التفسيرات للتشدد الأخير في العيسوية هناك أيضا التفسير الذي يقول إن هذا جاء في أعقاب المسلسل الوثائقي. رجال الوحدة الخاصة خرجوا منه كابطل، أبطال شجعان في جبهة العدو. هم أحموا دورهم ك «مباريين ضد الإرهاب»، هم يريدون المزيد. وخلافا لما قيل منذ الكشف المدهش عن غرس البندقية، فإن وسائل الاعلام لفتاة «كان» ١١ وكودا للإعلام، تستحق الثناء: لقد عرضوا مسلسلا صادقا وأصيل، عرض الاحتلال في القدس كما هو – الاحتلال الأبيج والأعنف في المناطق الفلسطينية الآن. لحظة الذروة كانت زرع بندقية في بيت سامر سليمان. هذه كانت لحظة الحقيقة، هكذا تعمل الشرطة في المناطق الفلسطينية. أحيانا تزرع دليلا أو

تخترع ذريعة لسلوكها الوحشي، وبشكل عام تغرس نفسها في المكان الذي لا يجب على الاطلاق أن تكون فيه».

**كذب في إفادات متعلقة بإطلاق نار وحوادث قتل**  
تزداد ثقافة الكذب خطورة في حالات القتل برصاص الشرطة. والحادثة التالية تشكل نموذجا قاتما على ذلك، حيث كان الضحية طفلا. وفقا لتقرير مكتوب لمنظمة «بتسيلم» فقد دانت محكمة شرطيا بتهمة استخدام السلاح بشكل مستخف. وقضت القاضي بان الشرطي كذب في الاستقصاء الأولي الذي أجرى بعد الحادثة. وقالت القاضي في قرار الحكم إنه وقعت إخفاقات كثيرة في التحقيق من طرف شرطة «شاي» (يهودا والسامرة)، التي ادارت التحقيق.

لقد أطلقت النار على راس الصبي أحمد موسى، ١٠ سنوات، بعد مظاهره ضد الجدار الفاصل في نعلين، غربي رام الله، على خلفية بناء الجدار الفاصل في المنطقة. وقد روى شهود العيان للباحثين الميدانيين من قبل منظمتي حقوق الإنسان «يش دين» و«بتسيلم» أن الصبي أصيب بنيران قوات الأمن الإسرائيلية التي واجهت السكان. وفي مستشفا رام الله الذي نقل إليه الصبي بعد الإصابة حددوا أن الصبي قتل جراء إصابته بعبار ناري في رأسه.

شرطة اللواء شرعت بالتحقيق في الحادث، في أعقاب توجه «يش دين» و«بتسيلم»، وبعد أن اتضح من تحقيق مشترك قام به الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود أن الصبي قتل بنيران قوات الأمن الاسرائيلية. وفي التحقيق معه ربط المشتبه به نفسه بالحادث وادعى أنه أطلق عيارين ناريين في الهواء من أجل إخافة المتواجدين. وقد ادعى أن سفر رجال الشرطة في الجيب كان مصحوبا برشق مكثف بالحجارة من قبل المظاهرين. كما شهد شرطي آخر في حرس الحدود أن المتهم أطلق النار في الهواء خلال الحادث. خلال شهر شباط الماضي أعلنت نيابة اللواء المرز أنهما ستقدم لائحة اتهام ضد الشرطي المشتبه بإطلاق النار بتهمة التسبب بالقتل جراء الإهمال مع حق الاستماع والمكاشفة. خلال الاستماع والمكاشفة التي جرت رفض موقف المتهم وتقرر تقديمه للمحاكمة.

«خلال السنوات الأخيرة تم عرض ملابس مقتل المدنيين



## بوادر تراجع إسرائيلي في الحرب على الزعتر والعكوب وأصحابهما!



**كتب هشام نفاع:**

لم يكن خبر نية سلطات أية دولة السماح بقطف نبتة ما، أم يشير هذا القدر من الاهتمام والتداعيات المرافق لاحتمال قيام سلطة الطبيعة والمتنزهات الإسرائيلية بالقطف المحدود لنبتة الزعتر. هنا يقف في طرفي المعادلة ذنان رمزيان قويان: نبتة دخت القصيدة والنصّة مثلما دخلت الصحن وورغيف الحبز، وسلطة تضرب يمينه ويسرة كل ما يرتبط بموروث وقيم الفلسطينيين في وطنهم، مجرد سماع حظر قطف الزعتر، ومثله العكوب، هو نبأ يتلقى ويتلّف في باب لإعلان الحروب.

وكما نقلت صفح عبرية اهتمت بالموضوع لمعرفةا المساحة التي يحتلها في مساحات التوتّر قومي المصدر في هذه البلاد، فإنه يتم الترويج لهذه الخطوة بعد سنوات عديدة من الشكاوى التي قدمها المواطنون العرب الذين يحتجون على حظر قطف الأعشاب الرئيسية في مطبخهم، علماً بأن القرار لا يزال يتطلب موافقة نهائية من السلطة المكلفة بالطبيعة والمتنزهات. أو كما قال شاؤول غولدشتاين، الرئيس التنفيذي لهذه السلطة لصحيفة «هارتس»، إن سياسة التنفيذ ستوضع في صيغتها النهائية في الأشهر المقبلة.

مركز عدالة لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، أخذ على عاتقه هذا الملفّ الذي يعج بالمضامين الحقوقية الجماعية، فتوجه السى وزير البيئة، زئيف الكين، مطالبا بتغيير سياستها لفرض السماح بالاستهلاك الذاتي والحفاظ على الثقافة التقليدية للمطبخ الفلسطيني مع نباتات الطبيعة المحلية.

وتشير بيانات سلطة الطبيعة إلى أنه في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، تم تقديم ٢٦ لائحة اتهام على ما يسمى «مخالفات» تتعلق بقطف وحيازة أعشاب فيما ينتهك قانون الأعشاب، وتم فرض ١٥٦ غرامة، وهي غرامات باهظة تبلغ آلاف الشواكل وأحيانا يكون المبلغ بعشرات الألوف.

**ضبط مع خمسة كغم من العكوب وأدين في محكمة!**

على سبيل المثال، نشر موقع «واللا» العبري قبل أشهر أن أحد سكان قرية الرامة الجليلية الذي «أدين بقطف العكوب»، قد قدم استئنافاً ضد إدانته على أساس أن قطف هذه النبتة هو عادة قديمة كانت جزءاً من الثقافة المحلية لسنوات، وأضاف أن القطف لم يسؤد إلى تهديد النبات. وقد حاجج بأن أهمية هذه النباتات واضحة في الثقافة العربية الفلسطينية الحديثة، وأكد أن التفسير القانوني الذي يعطي أفضلية للمصلحة العامة، يفترض أن يؤيد المستأنف في مقاضاة وحماية نفس الممارسات الثقافية التي لم يثبت أنها ضارة بالطبيعة أو للصهور.

وكان قد تم القبض على الرجل، وهو رجل يبلغ من العمر ٧٠ عاماً، قبل عامين ونصف عام من استئنافه، من قبل مفتشي سلطة الطبيعة والمتنزهات، مع خمسة كغم من نبات العكوب، وأدين في محكمة الصلح في طبريا بمخالفة «حيازة قيمة طبيعية محمية والإضرار بقيمة الطبيعة المحمية». وتم تغريمه بمبلغ ٥ آلاف شيكل.

المحامي والباحث ربيع إغبارية من مركز «عدالة» يرى في بحث أعدّه أن قوانين الحظر الإسرائيلية هذه التي أعيد تشريعها بنصوص أشد صرامة منذ ٢٠٠٥ تنم عن مفهوم استعماري للطبيعة الفلسطينية. ويكتب:
عام ١٩٧٧، غدّل القانون الإسرائيلي وفرض منع قطف الزعتر البلدي أو البرّي. في الثاني من تشرين الثاني ١٩٧٧ تحديداً، وقع أريئيل شارون، وزير الزراعة الإسرائيلي حينها، قراراً بمنع لائحة «النبات المحمي»، ضمت من خلاله نبتة الزعتر إلى اللائحة، بحجة أنّ قطفه يسبّب أضراراً للطبيعة، وفرضت بموجب ذلك على كل من يقطف أو يحوز أيّ كميّة كانت من الزعتر، عقوبات وغرامات كبيرة. حتّى ذلك الوقت، كانت البراري المصدر الوحيد للزعتر في فلسطين، إذ لم تكن زراعته منتشرة في ذلك الوقت.

ويتابع الكاتب: لكن سرعان ما بدأ زئيف بن حيروت، والذي شغل سابقاً منصب ضابط الزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، زراعة وتسويق الزعتر بمساعدة ابنه يورام بن حيروت، في موشاف ألون جليل، المقام على قسم من الأراضي قرية مغفورة المهجرة. وقد مزح يورام، في مقابلة تلفزيونية بثت أوائل الثمانينيات على شاشة التلفزيون الإسرائيلي، قائلاً: «الزعتر لذي فخر قومي... أريد أن يقولوا إنّ الزعتر إسرائيلي». وهذا الشيء بدأ يتحقّق.

شارون لم يكثف بملاحقة الزعتر وأصحابه بل قرز وضع العكوب في المهداف، وكما يكتب إغبارية في بحثه: في عام ٢٠٠٥، حين كان أريئيل شارون يشغل منصب رئيس الحكومة ووزير الزراعة في آن واحد، أجرى تعديلاً آخر في لائحة «النبات المحمي»، لتشمل نبتة العكوب أيضاً، وهي نبتة موسمية شائكة، يشيع انتشارها في مناطق البطوف، والنتقب، ونابلس تحديداً، وتختلف من الأشوك، وتعدّ منها أكثرت فلسطينية شهيرة وشعبية. هكذا، أصبح قطف الزعتر البلدي أو البرّي، وكذلك العكوب، جريمة قانونية، يخالف بسببها عشرات الفلسطينيين سنويًا. إدراج الزعتر والعكوب ضمن لائحة «النبات المحمي» لم تكن خطوة تصريحية من السلطات الإسرائيلية فحسب، إنّها وسيلة قانونية لمخالفة الفلسطينيين الذين يقطفون أيّ كميّة كانت من الزعتر أو العكوب الممنوعين.

## العكوب والزعتر ما بين نصوص باللغة الكولونيالية وأخرى بلغة أهل المكان وطبيعته

خصّصت سلطة الطبيعة على موقعها (بالعبرية) صفحة بارزة عن العكوب. وهي غير موجودة في صفحتها العربية على الموقع، ربما لأنه لا يمكن إقناع أحد من أهل اللغة العربية بهذا.

«في فصل الصيف، يقول الموقع، يجف النبات وأوراقه العريضة تتصلب ويصير بمثابة أشـرعة. تفصل الرياح التي تهب النبات الجاف عن الأرض وتدحرجه مثل الدولاب. بهذه الطريقة، ينتشر النبات بذوره. اختيار العكوب للآكل هو تقليد قديم. ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة أصبح من الواضح أن وجود النبات في خطر الأسباب الرئيسية لها: ينمو السكان الإسرائيليون كثيراً ويطلب المزيد من الناس النبتة. والعديد من المناطق التي نمت فيها المراعي في الماضي تم تعد موجودة بسبب بناء المنازل والمصانع فيها.»

وتتابع هذه السلطة التي يصعب على الفلسطيني رؤيتها في سياق «حماية الطبيعة» فتزعم بان: «استمرار التقاط العكوب كما كان من قبل، يمكن أن يدمر النبات تماماً - الأمر الذي من شأنه أن يلحق الضرر بتراثنا والمناظر الطبيعية لطقولتنا. رأينا أمثلة على القطف غير المنضبط الذي دمر النباتات بالكامل. في الضفة الغربية، على سبيل المثال، دمر القطف البري الزعتر.»

طبعاً لا يشير الموقع إلى تدمير الاحتلال الإسرائيلي المنظر الطبيعي لجليل الضفة لغرض تكريس وتوسيع مشروع الاستيطان الكولونيالي.

يزعم موقع سلطة الطبيعة: «أدى الوضع الحالي إلى إعلان العكوب نباتاً محمياً ويتوقّع معاينة من يقوم بقطف هذه النباتات، بالاقتران مع تشجيع هيئة الطبيعة والمتنزهات المحاولات الناجحة لزراعة المحاصيل الزراعية للعكوب، والتي قد تلبّي الطلب عليه.»

من الصعب عدم ملاحظة الجانب الاقتصادي بوجهيه: من جهة حظر قطف النبتة، أي منعها عن العرب، ومن جهة ثانية كيل المديح لزراعتها لأغراض تجارية.

ربما أنه في هذه النقطة المتواضعة يطل المشروع الصهيوني بكامل هويته

يظهر من خلال بحث إغبارية أنّه بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠١٦، بثت المحاكم في ٦١ قضية تتداول العكوب والزعتر، منها ٤٠ قضية تتداول قطف أو حيازة الزعتر، ٢١ قضية تتداول قطف أو حيازة العكوب. بالإضافة إلى ذلك، شمل البحث الحالتين قدّمت فيهما لوائح اتهام على خلفيّة قطف نبتة الميرمية. اللافت أنّه في هذه الحالات جميعها، كان المتهمون والمُتهَمات فلسطينيين. وعلى الرغم من أنّ لائحة «النبات المحمي» تحوي عشرات أصناف النبات، وعلى الرغم من استطلاعات تشير إلى أنّ الإسرائيليّين يقطفون أزهاراً برّيّة مثل شقائق النعمان، والبرقوق، وهررة الربيع، لم تظهر محرّكات البحث في قرارات المحاكم أيّة حالة أخرى لتقديم لائحة اتهام، عدا عن قطف الزعتر، أو العكوب، أو الميرمية، ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أنّ حالات القطف لا تُؤدّي جميعاً إلى تقديم لوائح اتهام في المحاكم، فغالبية حالات قطف العكوب أو الزعتر تنتهي بمخالفة القاطف بغرامة مالية، من دون تقديم لائحة اتهام.

**المحكمة تشير إلى العلاقة الفطرية مع النبتة لتفغيها ولتجرّمها**

وفقاً للكاتب، يكشف تدقيق النظر في قرارات المحاكم الإسرائيلية المذكورة، عن المفهوم الاستعماري نفسه للطبيعة، والتي تطمح الصهيونية من خلاله إلى ضبطها، والسيطرة على علاقة الإنسان الفلسطيني بالأرض ونباتها، بمعزل تام عن دور العكوب والزعتر والغذاءي، ولا سيما مكانتهما في الثقافة والهوية الفلسطينيّتين. مثال على ذلك، أنّه في إحدى قضايا قطف الزعتر، استندت المحكمة إلى أقوال أحد المتهمين بصفتها دليلاً لإدانتهم: «اعترف المُتهمون أنّهم متمزّسون منذ طفولتهم بقطف الزعتر... أحد المُتهمين اعترف بأن إماكنه تعبئة كيس كامل بالزعتر خلال ٣ دقائق». في حين تربط المُتهم الفلسطيني علاقة شبه فطرية بالزعتر، فإنّ المحكمة تشير إلى هذه العلاقة لتفغيها، ولتجرّمها، ولتدين المُتهم بسببها. كما أنّه في حالات أخرى، أدين المُتهمون، وفُرضت غرامات باهظة عليهم بسبب قطف أو حيازة كميّة لا تتجاوز كيلو أو اثنين من الزعتر أو العكوب.

يتوقف البحث عند قضية تناولت قطف بعض العكوب، إذ أشار محامي الادعاء العام

إلى دور المحكمة المطلوب، كما تبنته، حقاً، المحكمة نفسها في غالبية القضايا المتعلقة بالعكوب والزعتر: «على المحكمة أن تكون شريكة في محاولة الادعاء اقتلاع هذه الظاهرة من جذورها، لكن للأسف، الكثير من المُتهمين لا يفهمون خطورة أعمالهم حين يقولون لي، بشكل شخصي: ‘قُطفت كميّة قليلة من العكوب لاستخدامه طعاماً لعائلي، وهذا جزء من ثقافتي منذ سنين’. لكنّ هذه النبتة أُدرجت ضمن لائحة «النبات المحميّ»، وعلينا بالتالي معاينة القاطفين على نحو يجعلهم يفهمون خطورة أعمالهم». دون الاستناد إلى أدلة واضحة تثبت خطورة القطف المزعومة، تتبنّى المحكمة الإسرائيلية موقف الادعاء غالباً، وتدين المُتهمين بالقطف، ثمّ تفرض عليهم غرامات مالية باهظة. لكنّ قراءة أكثر مُفضلة لنتائج البحث، توضح دور هويّة القاضي في النتيجة القضائيّة، إذ في الحالات جميعها التي كانت المحكمة تبرزُ المُتهمين من تهمة قطفهم الزعتر، كان القاضي عربياً. وفي هذه المفارقة ما يوضح أنّ تعامل المحاكم الإسرائيليّة وقضاتها مع قطف العكوب والزعتر ينبع من المفهوم الاستعماريّ نفسه، المتجذّر في تاريخ الحركة الصهيونيّة، في ما يخض علاقة الإنسان الفلسطينيّ بالأرض والطبيعة، إذ يصعب على القاضي العربيّ أن يرى في قطف الزعتر مخالفة قانونيّة.

**علماء بيئة: الثقافة الفلسطينية تضمن استدامة الزعتر**

وفقاً لتقرير نشره موقع «العاس» في عام ١٩٧٧ نشرت حكومة إسرائيل قائمة بالنباتات البرية المحمية، وكان الزعتر والميرمية ضمن النباتات التي يحظر قطفها، إضافة إلى الكثير من الزهور مثل شقائق النعمان والبرقوق، بينما في عام ٢٠٠٥ انضمّ إلى هذه القائمة العكوب بحجة تهديد الانقراض، وهو طعام شعبي في المجتمع الفلسطيني. وتضم قائمة حظر القطف ٢٥٧ نوعاً من النباتات المهددة بالانقراض، في حين ضمّ «الكتاب الأحمر» الصادر عام ٢٠٧٠، ويحتوي «القائمة الحمراء لأنواع المهددة بالانقراض» حوالي ٤١ نوعاً مهدداً بالانقراض بسبب التوسع والبناء، وهناك تقاطع بين ما ورد في القائمة والكتاب بحوالي ٦٦ نوعاً، وعلى رأسها الزعتر والعكوب.

# العكوب والزعتر ما بين نصوص باللغة الكولونيالية وأخرى بلغة أهل المكان وطبيعته

أدبية ولا بحثية، كتبها أهل المكان. يقول مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: العكوب نبتة شوكية، تنمو في أواخر فصل الشتاء وأول فصل الربيع في المناطق الجبلية والسهلية، خاصة في جبال الخليل ونابلس ومنطقة الأوار، أوراقتها ذات لون أخضر لامع زغبية عليها أوبار ذات حافة مفصصة تنتهي بأشواك طويلة، عروقتها تأخذ لونا قفصيا، أزهارها بنفسجية حمرة تأخذ شكل رؤوس كبيرة منفردة ذات قنابات تنتهي بأشواك تعطيها شكل النجمة. يعد العكوب اكلة شعبية فلسطينية تشتهر بها مدينة نابلس، يؤكل العكوب مطبوخاً بعد أن ينظف من شوكه، وهو مفيد جدا وتنافع لتخفيف جسم الإنسان ومفيد لمن يعاني من ارتفاع الكولسترول والشحوم ومرضى القولون العصبي وللأسماك المزمن، ويساعد في الهضم ولطرد السموم. والعكوب كذلك غني بالأحماض المعدنية وخاصة البوتاس، ولتقوية الأعصاب وتنقية الدم وتقويته، وفيه أيضاً مجموعة من الفيتامينات المفيدة والمغذية للجسم، ويقال أيضاً إنه مدر للبول ومقوي للقلب وغني جداً بالألياف الهامة.

في سورية، بلد الجولان المحتل، كتب تحت عنوان «نبتة الجولان الأشهر والأشهى»، يعتبر نبات «العكوب» من أشهر ما تنتجه أراضي الجولان الذي يتمتّع بتنوع نباتاته وأشجاره وأزهاره، وذلك لمناخه المناسب؛ لذا تجعل فترة الإزهار في الجولان من أجمال الأماكن الطبيعة التي يراها الإنسان. المهندس الزراعي حسين محمد بكر قال: يتمتع الجولان بغطاء نباتي متنوع، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها: الموقع الجغرافي، والمناطق المناخية المتنوعة، إضافة إلى التربة الصالحة لجميع الزراعات المروية أو البعلية منها، وأكثرها شهرة نبات «العكوب». وهو جنس نباتي يتبع فصيلة النجم، وهو نبات شائك، يُصنّف من النباتات الزهرية «العائلة النجمية»، كما أنه نبات شعبي معروف، له موسم قصير، حيث يظهر أواخر فصل الشتاء وأوائل فصل الربيع. إلا أنه ينتشر بكثرة في شهر آذار، وينمو في المناطق السهلية والجبلية، إن قطف نبتة «العكوب» مصدر رزق لكثيرين من سكان الجولان،

يقول التقرير: يعتقد الكثير من علماء البيئة أن حظر قطف الزعتر غير مبرر، كون الثقافة الفلسطينية المتوارثة تضمن استدامته، فهو لا يقطف من الجذور بل تقطف سيقانه فقط، رغم ذلك ما زال قانون حظر الزعتر قائماً حتى اليوم، وبناء عليه فكل شخص يلتقي القبض عليه وهو يقطف أو يبيع الزعتر أو حتى يتاجر بآية كمية من النباتات البرية، يسجن لخلاث سنوات، إلا أنه عادة ما تستبدل العقوبة بغرامة مالية. أما السلطات الإسرائيلية، فهي تحاول حثّ الفلسطينيين بمساعدة جهات رسمية على زراعة الزعتر ليحل محل الزعتر البري، إلا أن معظمهم يفضّ على قطف الزعتر البري بالطريقة المتوارثة التي تضمن استدامته، أو فعمل احتجاجي صامت ضد ما يرونه أنه سياسة معادية للفلسطينيين.

عندما يبدأ موسم الربيع، يقول الموقع، يصبح مفتشو الطبيعة أكثر حيطة وحذراً في منطقة وادي عارة، حيث ينمو نبات الزعتر بكثافة ووفرة، ويستعد الناس في فترتين من كل عام لحصاد هذا الموسم ضمن تقليد فلسطيني قديم يجد نفسه في صراع مع التشريعات الإسرائيلية بقانون يمنع قطفه. وتتم معاينة من يقطفون الزعتر بكميات تجارية تتجاوز الطن الواحد، بغرامة مالية تتراوح ما بين ٧٥٠ شيكل حتى ١٠ آلاف شيكل، إذ في مناطق معينة يقطف الزعتر ليتم نقله إلى الأردن.

وحسب معطيات السلطات الإسرائيلية فيين عامي ٢٠١٠ -٢٠١٦، خالف القانون حوالي ٧٨٠ شخصا، إن أدى تطبيق القانون في هذه الحالات إلى تضرر النباتات بشكل أكبر، حيث يتم قطف النبتة من جذورها بسبب الاستعجال أثناء القطف السريع المتعجل، وفي هذا الشأن تعمل هذه السلطات على تنظيم زيارات إلى المدارس العربية ضمن وادي عارة للتوعية ضدّ قطف هذه النباتات، عبر مرشديها الخاضعين وترتكز سلطات حماية الطبيعة في فرضها لهذا القانون على بحث أجراه الباحث بنيامين روزنبرغ، عندما كان طالباً جامعياً في منطقة الروحة المهجرة، حيث وجد أن الزعتر المقطوف لم يتجدّد، بينما الزعتر غير المقطوف قد تجدد ونمى، وخلص بحثه إلى نتيجة مفادها أنه يجب الاستمرار بحظر قطف الزعتر من قبل سلطات حماية الطبيعة.

ويحقّق ربخاً وفييرا لهم، على الرغم من أن قطفه من المهمات الصعبة، نظرا إلى طبيعة مكانه.

وعن فوائد هذه النبتة، يؤكّد خبراء التغذية أن لهذا النبات الشائك فوائد صحية جفة، حيث إنه مفيد لتخفيف جسم الإنسان، ولمن يعاني ارتفاع الكولسترول والشحوم والإسماك المزمن. كما أنه غني بالأحماض المعدنية خاصة البوتاس، والفيتامينات المفيدة للجسم، ويقال أيضاً إنه يقنّي الدم ويقوي القلب، لكونه غنياً جداً بالألياف الهامة.

**نص بسيط تأقّب في معنى الاستدامة**

فاطمة نزالال الطحان من قرية «كودنة» في الجولان، قالت عن العكوب: كُنّا ننظر شهر آذار لننتهيا هنا وإجاراتي لنتهزة برية لالتقاط العكوب الغض الطري في السهول والأودية المحيطة بقريرتنا، وكلّ مناّ تحمل (صكّها) أو كيسها القماشىي (والخوصة المعدنية)، أي السكين القوية المعدة لهذه المهمة، وننطلق للبحث عن تلك النبتة التي تنتشر في قرى «زأكية» و«النقب» و«وادي العال»، و«وادي الشرقي» و«بيلير ط»، ومنها إلى «خور سكوفيا» و«العال»، وجميع نساتنا يعرفنّ أنه يجب قص ساق النبتة على مستوى سطح التربة أو تحتها بقبيل، لنحافظ على جذرها الإنبات والنمو في العام التالي. لكوننا نعتمد على منتوجات أراضينا في الجولان، فقد كانت النساء يقطفن العكوب لبيعه في الأسواق، وكان متاحاً لأي شخص جنيه، لكونه من أكثر النباتات انتشاراً. إضافة إلى ذلك، كُنّا نقوم بتخزينه بكميات كبيرة ليبقى متوافراً طوال العام.

يجب التوقف باهتمام وتمغن عند جملة فاطمة التالية: «جميع نساتنا يعرفنّ أنه يجب قص ساق النبتة على مستوى سطح التربة أو تحتها بقبيل، لنحافظ على جذرها سليماً؛ حيث يعاود الإنبات والنمو في العام التالي». هل يوجد نص أكثر وضوحاً وبساطة وعمقا لمفهوم «الاستدامة»، لكن هذه مسألا لا يفهمها المستعمرون!

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 – 2 – 00970

فاكس: 2966205 – 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

**هذا الملحق بدعم من**

**وزارة الثقافة الفلسطينية**



**مدار** المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي